ALPHA
DOCUMENTATION

Tél: +213 31 73 33 33/ Fax : +213 31 73 37 94
36 Bis rue voltaire SMK- Constantine -Algérie
Email : alphadocumentation@hotmail.com

دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع
الأردن- عمان
الهاتف : 48 62 26 797 962+
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية

عمان في 17 مارس 2022

المرجع:2022/067/ب ص

شهادة نشر

نحن دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع الأردن نشهد أن الدكتور: **فاتح النور رحموني** قد نشر بدارنا الكتاب الموسوم ب:

-التنظيم الدولي المعاصر.

والذي يحمل رقم ردمك الآتي: 978-9931-08-336-8

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها بما يسمح به القانون

دار ألفا للنشر والتوزيع
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية - عمان الأردن
الهاتف: 962 797 268 248 +

التنظيم الدولي المعاصر

د.فاتح النور رحموني

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع

د.فاتح النور رحموني
التنظيم الدولي المعاصر

التنظيم الدولي المعاصر

جميع الحقوق محفوظة

المؤلّف: د. فاتح النور رحموني.
عنوان الكتاب: التنظيم الدولي المعاصر.

© منشورات ألفا للوثائق 2022
ISBN : 978-9931-08-336-8
الإيداع القانوني : جانفي 2022

الطبعة الأولى

2022

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تحذير:
لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم التسجيل أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الناشر
ألفا للوثائق
نشر- استيراد وتوزيع كتب
36. مكرر نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة الجزائر
الهاتف: +333 733 21331
الفاكس: +794 733 21331
النقال: +213770906434
عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
+962.797266248
البريد الإلكتروني: alphadocumentation@hotmail.com

التنظيم الدولي المعاصر

تأليف

الدكتور فاتح النور رحموني

الناشر

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع

2022

المحتويات

مقدمة 9

مفهوم التنظيم الدولي..... 12

1- تعريف التنظيم الدولي 12

2- بنية التنظيم الدولي 16

3- أنماط الأنظمة الدولي..... 18

4- وظائف التنظيم الدولي 19

5- العوامل المؤثرة في استقرار النظام الدولي 21

مفهوم المنظمات الدولية 22

1- تعريف المنظمة الدولية 22

2- أنواع المنظمات الدولية 24

3- أمثلة عن أنواع المنظمات..... 25

4- السمات المشتركة للمنظمات الدولية 26

5- أهمية المنظمات الدولية في التنظيم الدولي المعاصر 27

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات النظرية التقليدية 29

1- الواقعية الكلاسيكية Realism 29

2- التنظيم الدولي في الواقعية الجديدة/ البنيوية Neo-Realism 33

3- مسالة التنظيم الدولي في النظرية اللبرالية 35

4- التنظيم الدولي في اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) Neo-Liberalism.... 40

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات الحديثة 43

1- مسألة التنظيم الدولي في المقاربة النقدية..... 43

2- مسألة التنظيم الدولي والتكامل الدولي 46

نشأة وتطور التنظيم الدولي المعاصر 52
1- مرحلة النشأة - ما قبل الحرب العالمية الأولى 54
2- مرحلة ما بين الحربين العالميتين 58
3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 59
4- مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة 60
النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة 62
1- تعريف النظام الدولي الجديد 62
2- عوامل ظهور النظام الدولي الجديد 63
3- الأمركة والحرب العالمية على الإرهاب الدولي 64
4- القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد 66
5- مستقبل النظام الدولي الجديد 67
ملامح النظام الدولي في عصر العولمة 69
1- تحول مفهوم القوة 69
2- الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات 70
3- عولمة المشكلات والقضايا المحلية 72
4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة 72
5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي 73
6- تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية 75
7- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل 76
8- اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول 77
9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير 78
10- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وسياسات محاربته 79

المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي..... 82
1- منظمة عصبة الأمم 82
2- منظمة هيئة الأمم المتحدة 85
المنظمات الدولية المتخصصة..... 100
1- مفهوم المنظمات الدولية المتخصصة 100
2- خصائص المنظمات الدولية المتخصصة..... 101
3- نماذج عن المنظمات الدولية المتخصصة..... 102
الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية..... 120
1- الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان 120
2- الأدوار الجديدة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة 123
3- الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)..... 125
الجزائر في المنظمات الدولية..... 132
1- الجزائر في المنظمات الدولية العالمية 132
2- الجزائر في المنظمات الدولية الإقليمية..... 134
3- الجزائر في المنظمات الدولية المتخصصة..... 137
الخاتمة 141
قائمة المصادر و المراجع 143

مقدمة:

اتسمت البيئة الدولية بالصراع والفوضى وغياب القانون والتنظيم منذ الأزل، فقد كان قانون الغاب يحكم العلاقات بين الشعوب والأمم لفترات طويلة في تاريخ البشرية، حيث كان قانون القوة العسكرية والهيمنة يفرض منطقه غالبا على التفاعلات الدولية، فرغم أن الكيانات في البيئة الدولية تشترك في هدف البحث عن الأمن والاستقرار الدولي، غير أن الاتفاق حول الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك ظل غائبا، فقد ساد التخوف والشك في نوايا الأطراف الأخرى وهيمنت رغبات وطموحات السيطرة والتوسع على حساب الأقاليم الجغرافية للشعوب الأخرى، مما كان دافعا نحو الحروب والعدوان وعدم الاستقرار الدائم، وهذا ما كان دافعا نحو الاهتمام الكبير بالتسلح والسعي الدائم نحو زيادة القدرات العسكرية من أجل الدفاع والأمن ضد العدوان الخارجي، فقد أصبح التسلح عقيدة راسخة لا يمكن التخلي عنها لكل الفواعل والكيانات في البيئة الدولية، وهذا ما قلص من فرص التعاون والتنظيم والسلام والأمن الذي يعتبر هدف أساسي يشترك الجميع في البحث عنه.

لقد حاول العديد من المفكرين والفلاسفة نشر أفكار إيجابية تهدف إلى تغيير طريقة تفكير الإنسان السلبية النابعة من غرائزه الشريرة، ومنه تغيير حياته وواقعه من الصراع إلى التنظيم والأمن والاستقرار، فالصراع والفوضى الدولية هي نتيجة لطريقة تفكير الإنسان بصفة عامة وصانع القرار بصفة خاصة، وقد استمرت جهود تنوير العقل البشري لقرون طويلة خلال القرون الوسطى وحتى بداية مرحلة التاريخ المعاصر، والتي بدأت بوادر ظهور ثمارها خلال القرنين الثامن

عشر والتاسع عشر في أوروبا، حيث ظهرت مستويات ملموسة من التعاون في قطاعات حياتية متعددة، وهو ما مثل تحفيز وأساس لظهور التنظيم الدولي المعاصر خلال بداية القرن العشرين.

التنظيم الدولي المعاصر الذي ظهر مع نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء عصبة الأمم كان حصيلة تطور العلاقات الدولية والتعاون الدولي، وكان بمثابة المشروع الحلم الذي انتظرته البشرية لقرون طويلة، فقد غير شكل العالم ورسم معالم نظام دولي يختلف كليا عن سابقه، خاصة مع ظهور مفهوم الأمن الجماعي الذي يعبر عن وحدة مصير وأمن الجماعة الدولية، فرغم عدم نجاح عصبة الأمم في تجسيد الحكومة العالمية المنشودة والتنظيم الدولي المقصود، غير أنها كانت مرحلة مهمة في تاريخ تطور التنظيم الدولي المعاصر الذي بدأ ينضج ويعالج مشاكله تدريجيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفضل هيئة الأمم المتحدة، فرغم ظهور نقلة نوعية في تطور صناعة الأسلحة واكتشاف الأسلحة النووية، إلا أن الصراع والحروب الشاملة تقلصت بشكل كبير، وظهرت بالمقابل مسارات كثيفة من التعاون والتكامل الدولي، تزامنت مع ظهور عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، التي كان لها دور كبير جدا في تعزيز دور القانون الدولي وتجسيد التنظيم الدولي المعاصر، الذي أصبح إحدى السمات البارزة والخصائص المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة.

يكتسي موضوع التنظيم الدولي المعاصر أهمية بالغة بالنسبة لكل المهتمين بدراسة السياسة الدولية، وكذا لطلبة العلوم السياسية وخاصة منهم طلبة تخصص العلاقات الدولية، حيث يعزز معارفهم ورصيدهم العملي في مجال الاطلاع على

تطور التنظيم الدولي والمقاربات النظرية التحليلية لفهم الواقع الدولي وأشكال النظام الدولي التي عرفها العالم، وكذا دور المنظمات الدولية والفواعل الجديدة، حيث يتضمن هذا الموضوع مفهوم التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ثم المقاربات النظرية التقليدية والحديثة لتحليل التنظيم الدولي، وبعدها نشأة وتطور التنظيم الدولي وملامح النظام الدولي في عصر العولمة، ثم المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي وكذا المنظمات الدولية المتخصصة، إضافة إلى الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية في عصر العولمة.

مفهوم التنظيم الدولي

ظهر مفهوم التنظيم الدولي في بداية القرن العشرين، حيث كان يقصد به وضع إطار ونظام قانوني لتنظيم العلاقات بين الدول، يكون شبيها بالتنظيم الموجود داخل الدولة، والذي يتجسد من خلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيتم إنشاء منظمات دولية او حكومات عالمية تتكفل بوظيفة التنظيم الدولي من أجل تحقيق الهدف الأسمى لكل أعضاء المجتمع الدولي وهو الأمن والاستقرار الدولي، فتحقيق التنظيم الدولي يتطلب تضامن دولي عالمي تلتزم الدول بموجبه باحترام القانون الدولي والاحتكام له في حالة النزاع .

1- تعريف التنظيم الدولي:

تعددت وتنوعت التعاريف المحددة للتنظيم الدولي وفق التعدد والتنوع في المنطلقات الفكرية غير أنها في مجملها تحمل أبعادا قانونية وفلسفية أخلاقية وعلمية.

وكلمة **"التنظيم"** تعني النظام ويقصد بها مجموعة الوحدات أو العناصر التي ترتبط فيما بينها بعلاقات، هذه الوحدات تتميز بخصائص مشتركة تدعم هذه الروابط، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي،[1] والتنظيم يعني النظام وهو يعبر عن حالة من التوافق والانضباط

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 09.

تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب وذلك بفضل احترام القانون،[1] ويعرف أيضا بأنه: "منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة".[2] أما مصطلح **"الدولي"** فهو يعبر على أن الفاعل الرئيسي داخل هذا التنظيم هو الدولة، فرغم ظهور العديد من الفواعل والكيانات الأخرى في هذا التنظيم (التنظيم الدولي المعاصر) غير ان الدولة لازالت الفاعل الأساسي من بين الفواعل والأشخاص في المجتمع الدولي. أما **"المعاصر"** فهي مسالة اختلاف في تحديدها بدقة غير أن ما هو غالب أنها تعني حوالي قرن من الزمن، بمعنى أنها ترتبط بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى (1919) الى يومنا هذا. وهي تختلف عن مصطلح التاريخ الحديث وهي الفترة المرتبطة بتطور الدولة ذات السيادة وذات الرقعة الجغرافية المحددة، والتي تعود بالأساس إلى اتفاقية سلام ويستفاليا في 1648.[3] ومنه فالتنظيم الدولي هو الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية فهو يشمل كل مظهر من مظاهر العلاقات الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات والمؤتمرات وغيرها من الأنظمة القانونية. وهو أيضا "مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي".[4] وعرفه

---

[1] علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص 120.

[2] خالد المصري، "دور التكتلات الإقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس أنموذجا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 03، 2016، ص 447.

[3] Barry Buzan, Laust Schouenborg, **Global International Society- A New Framework for Analysis**, First p, New York : Cambridge University Press, 2018, P 16.

[4] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 120.

محمد السيد سليم بأنه: "بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا عبر عملية التفاعل". وعرفه أيضا كينث بولدنغ بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمم أو دول والتي يضاف اليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة".[1]

يرى الأستاذ محمد المجذوب بأن التنظيم الدولي هو النظام القائم اليوم والذي مر بمراحل تاريخية عديدة وأن هذه المراحل لا تمتد كما يعتقد الدكتور شلبي الى فترة الشعوب والأمم القديمة، ولكن تقتصر على القرن الماضي إلى غاية اليوم.[2] أما استخدام مجموعة من المصطلحات القريبة من التنظيم الدولي، مثل المجتمع أو الجماعة أو المنتظم أو النظام فهي كلها اصطلاحات تستخدم لوصف البيئة الدولية، وهي في بعض الأحيان تستخدم كمترادفات،[3] ولا تعبر عن التنظيم الدولي نفسه، وظهر اصطلاح التنظيم الدولي لأول مرة سنة 1908 ترجمة لمقال باللغة الألمانية نشر بالفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي، ومنه أصبح استخدامه متداولا لدى فقهاء القانون الدولي الألمان، أما أول تجسيد للتنظيم الدولي عمليا كان من خلال تأسيس عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة.

---

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 121.

[2] مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 15.

[3] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2، جدة : مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع، 1984، ص 139.

النظام الدولي ليس هو المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي هو الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعا لحقائقه، وإن النظام الدولي يجد مجال تطبيقه في المجتمع الدولي، أما التنظيم الدولي فيعبر عنه غالبا بمصطلح النظام الدولي، غير أن التنظيم الدولي يختلف عن النظام الدولي، فالأول يعد بمثابة المؤسس للثاني،[1] فالتنظيم الدولي يهدف في النهاية الى إحلال النظام الدولي وإنهاء الفوضى، رغم أن مصطلح النظام الدولي غالبا ما كان يستخدم بدوره للتعبير عن شكل النظام الدولي (نظام متعدد الأقطاب، نظام الثنائية القطبية، نظام الأحادية القطبية)، فهو يعبر عن تجسيد توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول فهو لا يتميز بالثبات، كما أنه ليس حالة من النظام التي تعبر عن الانضباط والالتزام بقواعد سلوكية ملزمة من جهة عليا، ولكنه عملية انتظام للسلوك الدولي يفرضه واقع العلاقات الدولية القائم على الصراع والتنافس والتعاون وفقا لامتلاك القدرات والتأثير بين الدول، والتي تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي، وكذا العوامل التكنولوجية والثقافية والموقع الجيوسياسي والقدرة الديمغرافية.[2]

فالنظام الدولي يعتمد في نجاحه على إرادة الدول الطوعية وجديتها في التزامها بما تتعهد به سلفا وقدرتها على تحمل مسؤولياتها تجاه الدول الأخرى والنظام الدولي. وقد ساهم تطور النظام الوستفالي في تخفيف حدة الطابع الفوضوي للعالم عبر استخدام شبكة واسعة من البنى الحقوقية والتنظيمية الدولية المصممة لحماية التجارة الحرة واستقرار النظام المالي الدولي، حيث رسخت

[1] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية – تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط 1، عمان: المكتبة الوطنية، 2005، ص 18.

[2] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

مبادئ مهمة في تقليص الحروب وحل النزاعات الدولية سلميا،[1] وهو ما ساهم بشكل كبير في وضع أسس التنظيم الدولي المعاصر.

2- بنية التنظيم الدولي:

يتم التفاعل في السياسة الدولة من خلال الأفعال والمواقف والسياسات الخارجية لمجموعة الفواعل المشكلة للنظام الدولي، ويمكن تسمية هؤلاء بالفاعلين الدوليين الرئيسيين وهم كما يلي:

- الدولة:

الدولة القومية بكل ما تتضمنه من أجهزة ومؤسسات، وهي الوحدة الأساسية في بنية وتركيبة النظام الدولي، سيطرت على هذه البنية منذ تأسيسها في معاهدة ويستفاليا سنة 1648، وقد سيطر مفهوم القوة كوسيلة أساسية بالنسبة للدولة، فقد قامت لقرون من الزمن علاقات قائمة على مبدأ القوة والهيمنة والصراع خاصة بين الدول الكبرى.[2]

- المنظمات الدولية:

هي عبارة عن هيئات قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول أو الفواعل الدولية الأخرى ذات والإرادة الحرة من أجل تحقيق أهداف ومصالح

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي – تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015، ص 16.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

مشتركة، تنقسم الى قسمين منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، وقد تكون منظمات عالمية أو إقليمية.

- الشركات الدولية (متعددة الجنسيات) :

وهي كيانات اقتصادية تعمل في أكثر من بلد واحد وهي أهم مظهر من مظاهر العولمة السياسية،[1] وتعرف أيضا بأنها شركات اقتصادية وصناعية وتجارية تنشط على المستوى الدولي فلا تتقيد بحدود الدولة التي تنتمي اليها من حيث الجنسية، لها تأثير كبير في الشؤون السياسية الدولية فبإمكانها تغيير سلوكيات الدول تجاه قضايا معينة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد الدولي.[2]

- الجماعات والمنظمات دون مستوى الدول :

وهي فواعل جديدة أصبحت أفعالها ونشاطاتها تحدث أثرا واضحا في النظام الدولي، ومنها الحركات العرقية ذات التوجهات الانفصالية، الجماعات والتنظيمات الإرهابية، جماعات المصالح والضغط كجماعات أنصار البيئة.[3]

- الأفراد :

أصبح فاعل مؤثر في توجيه الأحداث الدولية وتغيير مجراها بنسب متفاوتة مثل تأثير بن لادن، واوسانج، المتخصصين في القرصنة الالكترونية، صحفيين،

---

[1] خالد إبراهيم الشلال، **سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**، ط 1، تدمك: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2014، ص 145.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 11.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 94، 95.

رؤساء العصابات، رجال أعمال ومستثمرين، المشاهير في الرياضة والفن وغيرها...

3- أنماط الأنظمة الدولي:

- **نظام القطبية الأحادية: Unipolarity** يتميز بوجود ترتيب تدريجي من خلال هيمنة تدريجية لقطب قوي على هرم النظام الدولي، نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانيات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفردة بكل المقاييس على غيرها من وحدات النظام الدولي، وتظهر الأحادية القطبية في وجهين الأول يعرف بالقطبية الأحادية الصلبة والثاني يعرف بالقطبية الأحادية الهشة،[1] ويساهم هذا القطب في تحديد قواعد معينة للتفاعل الدولي، ويتميز بالاستقرار النسبي (مثال الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا).
- **نظام الثنائية القطبية**: Bipolarity يقوم على التوازي النسبي والمتقارب لقوتين كبيرتين على قمة النظام الدولي تختلفان في المبادئ السياسية والايديولوجية وحتى الاقتصادية، مع غياب المرونة والانسجام في التعامل بينهما (مرحلة الحرب الباردة بين الو.م.أ والاتحاد س).
- **نظام تعدد الأقطاب**: ويعرف بنظام توازن القوى Balance of Power يقوم على تعدد محاور القوة واستقلالية القوى المتوازنة من حيث القوة في الدفاع عن مصالحها، في ظل رفض الاحتكام للقانون الدولي والأخلاق والأعراف

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 128.

الدولية (وضع العالم في ظل تعدد القوى في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا).[1] يتميز هذا النظام بالتكافؤ في القوة بين مراكز على قمة الهرم العالمي، على غرار نظام عام 1800 جيث توزع ميزان القوى بين القوى العظمى: النمسا، فرنسا، بريطانيا، بروسيا، روسيا.[2]

4- وظائف التنظيم الدولي:

1-**تحقيق الأمن والاستقرار**: تحقيق الأمن هو الهدف الأسمى لقيام التنظيم الدولي، ويعتمد على الرغبة في إنهاء الصراع والحرب.[3] فتهديد الأمن الدولي ينفي وجود التنظيم الدولي، والهدف الأساسي الذي جاء من أجله وهو حماية وحداته من الاعتداء والفوضى، ووظيفة تحقيق أمن النظام الدولي تتطلب رصد الموارد وتعبئتها وتحوليها إلى قدرات لحماية النظام والدفاع عن بقائه، وتختلف حسب شكل النظام ففي النظام التعددي تتطلب التوازن وتحقيق الإجماع وتوفير القدرة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات، أما في النظام الأحادي فيغلب عليها طابع الإكراه من طرف القوة المهيمنة.[4]

2-**التكامل والتعاون الدولي**: التنظيم يتطلب التحول من تعدد الوحدات وتباعدها إلى تفاعلها وترابطها والتقريب بينها في المصالح والأفكار، فالتكامل

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 13.

[2] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 21.

[3] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة: محي الدين حميدي، ط1، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 26.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، **موسوعة المنظمات الدولية – نظرية المنظمة الدولية**، الجزء الأول، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 48- 51.

والتعاون عملية نظامية قد تتجسد في العديد من الأشكال كالتكتلات الوظيفية في المجال الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات)،[1] وقد تنشأ العديد من الكيانات التكاملية في النظام الدولي متنافسة فيما بينها حول مصالح اقتصادية، وقد توظف هذه الكيانات التكاملية في إطار الأحلاف والصراع في نظام الثنائية القطبية.

3-**تحقيق التنمية والازدهار** : تعتبر التنمية وسيلة لتطوير التنظيم الدولي، وذلك من خلال استخراج الموارد وتوظيفها لتحسين أداء النظام وصورته والمحافظة على توازنه واستقراره، وتتجسد التنمية في نظام التعددية من خلال التكتلات الاقتصادية التي تركز على العامل الاقتصادي ،[2] فكلما انتشرت التكتلات الاقتصادية بناءا على الطروحات اللبرالية تحقق الأمن والاستقرار في النظام الدولي، فغالبية النزاعات الدولية وعدم الاستقرار في النظام الدولي تحدث في جنوب الكرة الأرضية وليس في شمالها،[3] أما في حالة الثنائية فتحل في مكانها الأحلاف التي تركز على العاملين العسكري والإيديولوجي، اما في حل الأحادية فترتكز على دور الدولة العالمية التي تعتبر مركز النظام.

4-**الشرعية والتكيف** : وتعني الشرعية مدى القبول الذي تتميز به سلوكيات القوى الدولية عند بقية أعضاء التنظيم الدولي، ففي نظام التعددية القطبية تستند الشرعية إلى القبول المتبادل للقوى الكبرى مع دور فعال للمنظمات العالمية

---

[1] نفس المرجع، ص 64.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

[3] Ersel Aydinli, James Rosenau, **Globalization Security and The Nation State – Paradigms in Transition**, Albany : State University of New York Press, 2005, P 09.

والإقليمية، أما الشرعية في النظام الثنائي فتستند إلى مقدار القوة التي يمتلكها الطرفين ودرجة قبول الدول التابعة لهما لسلوكياتهما، أما في النظام الأحادي فالدولة العالمية لا تحتاج لتبرير سياساتها والبحث عن شرعية لها.[1]

أما التكيف فتعني قدرة النظام على التكيف مع الضغوط البيئة الداخلية، وتعتبر المنظمات الموجودة في النظام أحسن وسيلة لامتصاص واحتواء الضغط وعناصر الاضطراب، وتكون القدرة على التكيف في النظام التعددي أكبر بكثير من النظامين الثنائي والأحادي نظرا لاعتمادها على القوة بشكل أكبر.

5- العوامل المؤثرة في استقرار النظام الدولي:

- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول – تعاون – تنافس – صراع
- طبيعة الأنظمة السياسية السائدة (ديمقراطية، شمولية، ...)
- عدد السكان ومستوى النمو السكاني .
- الموقع الجغرافي والطقس .
- الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية.
- المستوى الحضاري للشعوب وعلاقتها بعاملي الدين والثقافة (الإيديولوجية).
- درجة الانفتاح على العالم ونسبة الجاليات في إقليم الدولة.

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات،** مرجع سابق، ص ص 16، 17.

مفهوم المنظمات الدولية

1- تعريف المنظمة الدولية :

المنظمة الدولية هي هيئة دائمة تنشئها الدول لممارسة اختصاصات دولية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.[1] وتعرف أيضا بأنها وحدة أو هيئة قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول ذات السيادة والإرادة الحرة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، يتطلب نشاطها ونظامها عدم التعارض مع القانون الدولي والهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة التي تعتبر المنظمة الأم. ويعرفها الدكتور الغنيمي انطلاقا من العناصر أو الأركان المكونة لها والتي يترتب على وجودها وجود المنظمة، وعلى عدم وجودها إنعدام وجودها، فالمنظمة الدولية بناءا على ذلك عبارة عن مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات، مزودا بأجهزة لها صفة الدوام وممكنة التعبير عن إرادته الذاتية.[2] وهي أيضا ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة، ويتجسد نشاطها من خلال أجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة. ولا يشترط أن تكون الدول فقط مؤسسة للمنظمة فقد يؤسسها الأفراد والجماعات (فواعل جديدة في النظام الدولي). وتقوم المنظمة الدولية على عنصر التنظيم من خلال التمتع القانوني بالحقوق والالتزام بالواجبات، ويعتمد

[1] جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظريات العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية**، ط 6، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 07.

[2] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 19.

ذلك على الإرادة الذاتية التي تمنح المنظمة قدرة على التعبير المستقل عن آراء الدول المكونة لها.[1]

ظهر إستخدام مفهوم المنظمة الدولية بالمعنى الحديث عام 1867 في كتابات بعض الفقهاء، وبالتحديد من طرف جيمس لوريمي James Lorimer عندما استعمل هذه العبارة في مقترحه في الدعوة لإنشاء مؤتمر دائم للأمم Permanent Congress of Nations والذي كان يهدف من خلاله الى تلبية الحاجة الماسة لإنشاء سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية دولية تتمتع بصلاحيات مستقلة، أما بول زاز Paule Szasz فيرجعها الى أول اقتراح لإنشاء منظمة دولية حكومية، والذي قدمه توماس جيفرسون Thomas Jefferson سنة 1786 في فرساي عند إبرام اتفاقية لمناهضة الدول التي تمارس القرصنة،[2] وتعد المنظمة الدولية صورة من صور التنظيم الدولي ووسيلة من وسائل قيامه الأساسية وليست هي التنظيم ذاته.[3]

تستند المنظمة الدولية إلى عناصر أساسية هي :

- وجود اتفاقية دولية تأسس لها وتحدد دستورها الذي تعمل به.
- الإرادة الذاتية للدول المؤسسة للمنظمة.
- إنشاء أمانة عامة لتسيير شؤون المنظمة وأجهزة تسير شؤونها من خلال ممثلي الدول الأعضاء.

---

[1] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 08.

[2] محمد مختار دريدي، تطور المنظمات الدولية ومأسسة العلاقات الدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، ص 260.

[3] رشيد مهنا فخري، **المنظمات الدولية**، ط 2، بغداد: مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع، 2013، ص 07.

- التمتع بشخصية قانونية تأهلها لاكتساب الاعتراف الدولي كفاعل وشخص من أشخاص القانون الدولي (اكتساب الصفة الدولية بعد التأسيس).
- النشاط الدائم بعد التأسيس.
- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات (تصبح قراراتها تكتسي أثر في السياسة الدولية).
- التزام الدول ا الأعضاء بتنفيذ قراراتها والمساهمة في تمويل نفقاتها.

2- أنواع المنظمات الدولية :

- المنظمات الدولية العالمية – – المنظمات الدولية الإقليمية.
- المنظمات الدولية الحكومية – – المنظمات الدولية غير الحكومية.
- المنظمات الدولية الشاملة – – المنظمات الدولية المتخصصة.
- المنظمات الدولية المفتوحة – – المنظمات الدولية المغلقة.
- المنظمات الدولية القضائية – – المنظمات الدولية الإدارية (التشريعية) .

وهناك تصنيف آخر يعتمد على نوع نشاط المنظمة وأهدافها حيث يصنفها كما يلي:[1]

- منظمات اقتصادية – منظمات عسكرية.
- منظمات فنية. – منظمات اجتماعية.
- منظمات إنسانية. – منظمات مالية.
- منظمات ثقافية. – منظمات قضائية وقانوينة.
- منظمات علمية. – منظمات متعددة الأغراض.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص ص 32- 36.

3- أمثلة عن أنواع المنظمات :

- المنظمات الدولية العالمية: تكون فيها العضوية مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام وفق شروط ميثاق المنظمة، مثل عصبة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة، وهي شاملة وعامة تجمع بين العديد من المجالات (حفظ السلم والأمن الدوليين، تدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والاج والثق .....)
- المنظمات الدولية العالمية المتخصصة: هي ايضا تكون فيها العضوية مفتوحة متى توفرت شروط العضوية للدول الراغبة في الانضمام اليها، غير أنها ليست عامة بل متخصصة في مجال محدد (اقتصادي/ منظمة التجارة العالمية، ثقافي/ اليونسكو للتر. وع.وث، اجتماعي/ منظمة العمل الدولية، ...).
- المنظمات الدولية الإقليمية: وهي التي تضم في عضويتها عدد محدد من الدول، ويكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية، وقد تقوم على أساس جغرافي خالص كمنظمة الوحدة الإفريقية، أو ديني كمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو أمنية كحلف شمال الأطلسي، أو قومي كجامعة الدول العربية ...، كما إن مثل هذه المنظمات الإقليمية قد تكون شاملة لعدد من المجالات، وقد تكون أيضا متخصصة.
- المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية: الحكومية هي التي لا تكون العضوية فيها سوى للدول، أما غير الحكومية فهي التي يؤسسها الأفراد والجماعات على الصعيدين الوطني والدولي، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، والهلال الأحمر، وجمعيات حقوق الإنسان المختلفة. وقد تكون منظمة مختلطة يكون فيها باب العضوية مفتوح للدول أو الجماعات التي لا تحمل

وصف الشخصية الدولية والأفراد، وقد تسمح هذه المنظمة بالعضوية للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي.

4- السمات المشتركة للمنظمات الدولية:

هناك مجموعة من السمات والخصائص المشتركة للمنظمات الدولية أهمها:[1]

- تقوم العضوية في المنظمات الدولية على مبدأ المشاركة الطوعية والاختيارية، فالدول تقبل العضوية حين تتواءم حاجياتها ومصالحها مع مبادئ المنظمة، كما يبقى لها حق الانسحاب الإرادي.
- صلاحيات أجهزة المنظمات الدولية تتقرر وفق المدى الذي تسمح به الدول، وهو غالبا ما يكون بصلاحيات فوق قومية.
- أداء كل منظمة دولية يعتمد على وجود هيكل مؤسسي ملائم، يتوافق مع الغايات التي يسعى أعضاء المنظمة الى تحقيقها بجهودهم المشتركة وإمكانياتهم المتاحة.
- التوزيع المتوازن لحقوق وواجبات الأعضاء، يتجسد غالبا في صورة نظام متكامل من الحقوق والالتزامات، ويعد فقدان التوازن بين هذين الجانبين مؤشرا على وجود خلل في المنظمة ومؤشر على إمكانية نجاحها واستمرارها.
- إطار إجرائي محدد يحكم علاقات الأعضاء وينظم تعاملاتهم مع بعضهم في مختلف الجوانب التي يمتد إليها أداء تلك المنظمات.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع**، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

5- أهمية المنظمات الدولية في التنظيم الدولي المعاصر :

أضحت المنظمات الدولية تلعب دورا أساسيا في التنظيم الدولي المعاصر، وأصبحت كيان وفاعل شريك ومنافس للدولة في السياسة الدولية، فقد أصبح عدد المنظمات الحكومية يتراوح بين 300 و400 منظمة دولية(منها العالمية والإقليمية والمتخصصة)، وعددا أكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية، وعشرات الآلاف من مجموعات الضغط والمؤسسات الخيرية والجمعيات المهنية التي تعمل بفاعلية على المستوى العالمي.[1] وتدعم المنظمات الدولية ترسانة القانون الدولي بقانون المنظمات الدولية، الذي يعد أحد فروع القانون الدولي العام، وتشكل محكمة العدل الدولية أحد أبرز صوره،[2] فله دور كبير في التنظيم الدولي المعاصر من خلال هذه المنظمات، وهذا يعبر عن الأهمية والدور النشط الذي أصبحت تقوم به هذه المنظمات في ميادين متعددة أهمها:

- ❖ مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين.
- ❖ توفير الظروف المناسبة لتدعيم علاقات التعاون والتقارب الدولي.
- ❖ تقليص دواعي وأسباب الخلاف والنزاع بين الدول.
- ❖ تحديات التنمية في مواجهة ضيق قاعدة الموارد المتاحة للتنمية، ومشكلات الانفجار السكاني وعدم الاستقرار ومديونية الدول الفقيرة.[3]

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 36.

[2] محمد مختار دريدي، مرجع سابق، ص 260.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع**، مرجع سابق، ص 114.

❖ تحديات حماية البيئة الطبيعية وتهديداتها على الإنسانية، وذلك بمواجهة أضرار التلوث وندرة الموارد وغيرها.

❖ التحديات الناتجة عن إهدار الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية، وتعرضها للانتهاك المستمر في مناطق واسعة من العالم.

❖ التحديات الناتجة عن ارتفاع معدلات الأمية في العالم.[1]

وهناك عدة مقومات ساعدت المنظمات الدولية على القيام بهذه الأدوار الايجابية في التنظيم الدولي المعاصر، على غرار تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وتمتعها بالحصانة الدبلوماسية وكذا أجهزة إدارية متعددة منها أجهزة تنفيذية لها قوات عسكرية . فقد أصبحت تتمتع بامتيازات هامة وصلاحيات في مقاضاة الدول وإلزامها بتعويضها في حالات إلحاق أضرار بموظفيها أو ممتلكاتها.

[1] نفس المرجع، ص 114.

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات النظرية التقليدية

1- **الواقعية الكلاسيكية** Realism

تستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي** أن السياسة هي صراع مصالح من أجل ضمان البقاء وهذه المصالح غالبا متناقضة وليست منسجمة.[1] وهذا ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، حيث يرى أن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (وهو نفس المسعى بالنسبة للدولة).[2] وهذا من أجل تحقيق هدف السلام والأمن القومي.

فالدولة وفق هذا المنظور تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل

---

[1] محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 104.

[2] دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية- من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر**، ترجمة: رائد القانون، ط 1، بيروت: نشر المنظمة العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 295.

رئيسي لتوجيه السلوك الدولي،[1] وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.[2] ومنه فان الواقعية الكلاسيكية تسلم بفكرة الفوضى في العلاقات الدولية ولا تتوقع حصول التنظيم الدولي في ظل اختلاف المصالح، وسعي الدول لتحقيق هذه المصالح. فالعناصر الفاعلة في المسرح الدولي هي الدول وفقط، فالسيادة تعني بأنه لا عنصر فوق الدولة يستطيع أن يجبرها على التصرف بطريقة محددة، وعلى العناصر الأخرى كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أن تعمل ضمن اطار العلاقات ما بين الدول.[3]

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، فيرون أن الهيئات الدولية القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة وغياب الأمن والتنظيم يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي. فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

[2] Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski, **International Theory : Positivism and Beyond**, First p, New York : Cambridge University Press, 1996, P 51,52.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 07.

التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا .

وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية **هانس مورغنثاو** Hans Morgenthau، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم– الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.[1] فالقوّة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية،[2] ولفهم أي صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، فهو يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرِّكة للأفراد والمجتمع سياسيا، والمتمثلة في الدوافع المصلحية،[3] التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية. فتركيبة وبنية النظام الدولي الفوضوية في ظل إنعدام وجود وحدة سياسية تستطيع فرض سلطتها على الوحدات الأخرى، فلا يحيق لأي دولة أن تأمر الدول الأخرى المساوية لها في السلطة والسيادة والقوة، كما لاتوجد آليات إجبار وإرغام

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 69 – 71.

[2] Jean-Jacques Roche **, Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001 , pp 38 – 42.

[3] هانز مورجنتاو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ص 28، 29.

لإذعان وإنصياع هذه الدول،[1] في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوّة، ويرى بأن الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى.[2]

ويذهب **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي،[3] فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تخول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي.

---

[1] جوني عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط 1، رام الله: معهد غبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006، ص 19.

[2] Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91

[3] بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب : مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن]، ص 72 .

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للواقعية في النقاط التالية:[1]

- الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
- الاعتقاد بانسجام وتماسك الدولة داخليا، وعدم تأثير ذلك ايجابا أو سلبا على السياسة الخارجية للدولة.
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية، فلا يمكن أخلقة أخلقة العلاقات بين الدول.
- العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
- الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
- فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوّة.

2- **التنظيم الدولي في الواقعية الجديدة/ البنيوية** Neo-Realism

ظهر هذا التيار مع نهاية السبعينات، ويرتكز على أهمية بنية النظام الدولي كأثر فاعل في سلوكيات الدول، فينظرون الى هيكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للحرب واللا-أمن، ولا يرجعونه الى طبيعة الانسان الغريزية كما يرى الكلاسيكيون، حيث يرى **كينيث ولتز** Kenneth Waltz (وهو أهم منظري هذا التيار) أن الأمن والنظام داخليا بالنسبة للمواطنين هو من مهمة

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007، ص ص 140 – 141 .

الدولة،[1] فهناك سلطة تحفظهما داخليا، غير أن هذه السلطة غائبة خارجيا في النظام الدولي، وهو ما يجعل من الأمن والنظام غائبين ولن يتحقق الا **بالعون الذاتي** Self Help، وهو ما يعني سعي الدول لتحقيق أمنها فيحدث التنافس الذي سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، فينشأ عن ذلك وضع سياسي دولي معقد يطلق عليه " **المعضلة الأمنية**". فالدول تتصرف انطلاقا من الحالة الفوضوية المتأصلة في السياسة الدولية،[2] حيث أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تحاول فقط أن تكون آمنة، على التصرف بعدائية تجاه بعضها البعض.[3] في هذا الإطار يرى **والتز** بأن قوة الدولة مرتبطة بقوتها المادية، وذلك على خلاف باري بوزان Barry Buzan الذي يرجعها إلى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.[4]

والتي يعتبرها أنصار هذا التيار حالة مرضية مزمنة في السياسة الدولية، وفي هذه الحالة فان نظام توازن القوى الذي يعطيه الكلاسيكيون كحل لهذه المعضلة يصبح غير مجديا لإنهائها، وفي هذا الإطار يرى **ولتز** أن الحل للمعضلة الأمنية

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

[2] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 144.

[3] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 28.

[4] Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

(ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقلل من حدة الخلاف والصراع الدولي.[1] فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. وبالتالي فهي تخلق تنظيم وتعاون نسبي وليس تنظيم دولي بأتم معنى الكلمة.

أما بعض الواقعيين الجدد (اللبراليين) فقد استمدوا بعض الحلول من قواعد اقتصاد السوق والتجارة الدولية، فهذا الوضع الدولي شبيه بالوضع الاقتصادي الذي تلجأ فيه بعض الدول والمنظومات الاقليمية الاقتصادية الى فرض قواعد حمائية على منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية في اطار قواعد اقتصاد السوق الحرة، وهنا يعتبر انشاء منظمة التجارة الحرة GAAT كهيئة فوقية مهم جدا لإنهاء التجاوزات تفاديا لانهيار نظام التجارة الدولية.

3- مسالة التنظيم الدولي في النظرية اللبرالية :

- **اللبرالية (المثالية): Liberalism**

الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار الفلاسفة المثاليين لكل من **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام** Jeremy Bentham، وتقوم على أسس عقائدية ميتافيزيقية وأخلاقية، وذلك بقياس وتشبيه العلاقات الدولية بالعلاقات الإنسانية القائمة على الضمير والأخلاق، مع توافق المصلحة العليا للفرد مع المصلحة العليا

[1] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 54.

للدولة،[1] حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل إقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، فدعا **كانط** الى فكرة السلام الديمقراطي وقيام نظم ديمقراطية تجنح الى السلم، فالحروب لا تقوم بين الدول الديمقراطية (الشعوب الحرة)، خاصة عند تأسيس دستور جمهوري يعطي المواطنين حق إعلان قرار الحرب.[2]

فاللبرالية تركز في فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية، فالسلوكيات الخارجية للدولة هي في النهاية نتاج التفاعلات المجتمعية الداخلية،[3] فتبني النظام الديمقراطي يجعل الدول مقيدة في نشاطها الخارجي بقوانين داخلية تحد من اندفاعها نحو الصراعات والحروب،[4] فرغم أن اللبراليون يقرون بوجود الفوضى في النظام الدولي، غير أنهم يعتقدون بأن هذه الفوضى ليست حاسمة أو دائمة، فهم يؤمنون بدور القانون الدولي والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إحلال السلم والأمن الدوليين ومنه التنظيم الدولي، فالعلاقات الدولية يمكن أن تبنى على أساس الاحترام

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 93 -98.

[2] دايفد باوتشر، مرجع سابق، ص ص 534- 537.

[3] Beate Jahn, **Classical Theory in International Relations**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006 P 80.

[4] محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بالحاج لخضر باتنة، 2014/ 2015، ص 168.

المتبادل الناتج عن احترام القانون الدولي وتطور التجارة الدولية والاعتماد المتبادل وغيرها من القضايا والمصالح التي تقرب بين الدول.[1]

المؤسسات الدولية تعمل على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في إطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة.[2]

أكد **دوجلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالمؤسسات الدولية التي طورها الغرب برهنت على قيمتها في مواجهة المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي، على غرار الاتحاد الأوربي EU وحلف الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE.[3]

في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William

---

[1] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط 1، الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016، ص 48.

[2] John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17

[3] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، مرجع سابق، ص ص 97-92

Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين. حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها. وتعضدت أفكار الفلاسفة المثاليين بأفكار الرئيس الأمريكي **ولسون** مع بداية القرن العشرين، عندما نشر **المبادئ الأربعة عشر** التي كانت تهدف الى اقامة نظام دولي عادل يقوم على التنظيم ويسوده الأمن والسلام والاستقرار. وكذا افكار **إمريك كروتشيه** Emeric Crucé المتعلقة بدعم التجارة من أجل الوصول الى ترابط المصالح لتفادي لجوء الدول الى العنف.[1]

وساد التيار اللبرالي في الفترة بين الحربين العالميتين، حيث قامت اللبرالية على رفض الأفكار السائدة والواقع الدولي، فرفضت الأفكار والسياسات الدولية القائمة على **السباق نحو التسلح، وتوازن القوى والتحالفات السرية واستخدام القوة وتقسيم العالم** وغيرها، ودعت مقابل ذلك الى ضرورة **تناسق المصالح والتزام الدول بالحقوق والواجبات الدولية**، ودعم أسس **الثقة** بين الدول من خلال **الراي العام ودعم التعاون الاقتصادي**، وخضوع الأفراد الى **القوانين** المنظمة للمجتمع ومنه الدول، ودعم قيام النظم **الجمهورية اللبرالية** وقيام تحالف الشعوب الحرة والنظم الكنفدرالية.

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، ط 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 18، 19.

وتطورت اللبرالية مع أفكار كل من **سيوم براون** Seyom Brown، **وبروس روسيت** Bruce Russet **ومايكل دويل** Michael Doyle، حيث يؤكد الأخيران على أن التحليل الأمني يجب أن يستند الى المتغير الديمقراطي، لأن توسيع وانتشار النظم الديمقراطية والفكر الديمقراطي وترسيخه، سيساهم في تكريس أطر السلام والأمن والتعاون الدائم ومنه بناء تنظيم دولي، ف **مايكل دويل** يعتمد في تحليله على ثلاث مبادئ أساسية: التمثيل الجمهوري الديمقراطي، الالتزام بحقوق الانسان، دعم الترابط العابر للحدود الوطنية. في حين يفسر **بروس روسيت** السلوكيات الأمنية للدول على أساس أن صانع القرار لا ينتهج العنف، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن صانع القرار في الدول الأخرى له نفس النهج نتيجة التوافق المسبق في القيم.[1] وهو ما يعرف **ب "النموذج الثقافي المعياري"**، كما أنه يصعب على صانع القرار اتخاذ قرار عنيف من جهة ثانية لأنه يتطلب موافقة الشعوب، وهو ما يطلق عليه " **النموذج الهيكلي المؤسساتي"**، ومنه تصبح مسألة الأمن مشتركة بين الدولة والمجتمع (علاقة الدولة بالمجتمع).

- **المجتمع** ----- نشر الفكر الديمقراطي ---النموذج الثقافي المعياري.
- **الدولة** -----بناء النظام الديمقراطي ---النموذج الهيكلي المؤسساتي.

فاللبراليون يعتبرون التفاعلات الدولية نتاج دور العديد من الفواعل على غرار دور المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة الى الشركات والشبكات والمعايير المؤسسية المرتبطة بالمنظمات الدولية.[2] ويعتقد

[1] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 98- 102.

[2] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 101.

اللبراليون أن الأنظمة البيروقراطية هي التي تهيمن على عملية صنع القرار داخل الدولة، في حين تتسم العلاقات بين الدول بفرص التعاون التي يجب استغلالها من خلال تهيئة الأجواء التي تمكن من تحقيق التعاون على أفضل وجه،[1] اعتمد اللبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين لتحقيق التنظيم الدولي، تتمثل الأولى في **دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي**، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى **أنظمة لبرالية اقتصادية**، أما الثانية فتتمثل في **زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية** أو **ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول** تساهم في تجسيد التنظيم الدولي.

4- **التنظيم الدولي في اللبرالية الجديدة (المؤسساتية)** Neo-Liberalism

تطورت في سبعينات القرن العشرين مع اسهامات كل من **روبرت كيوهان** Robert Keohane، و**جوزيف ناي** Joseph Nye، وذلك انطلاقا من تطور نظرية الاعتماد المتبادل وترابط اقتصاديات الدول.[2] فيركزون على دور المؤسسات العبر قومية (مثل منظمة التجارة العالمية) في نشر القيم المشتركة، ومنه التأثير على سلوك الدول، ف **روبرت كيوهان** يرى بأن المؤسسات المشتركة تلعب دورا مهما في توفير الاتصال المستمر وتبادل المعلومات بين الوحدات السياسية.[3] مما يؤدي الى دعم الثقة وتنسيق السياسات والمعاملة بالمثل، وكذا تقاسم القيم والمعايير لدعم الاندماج والترابط، والتي ستؤدي في النهاية الى وضع حواجز للصراع والخلاف،

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 08، 09.

[2] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

[3] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 107.

وهو ما يعبر عنه ب " **الاعتماد المتبادل المركب**" وهي أقرب الى فكرة **كارل دوتش** في دور **العملية الاتصالية** والتواصل بين الأفراد والمؤسسات في دعم عملية الاندماج والتكامل.[1]

أما **أرنست هاس** Ernest Haas فقد ركز على دور **التعاون المجتمعي والسياسي** وتجاوز المستوى التكنوقراطي في عملية الاندماج والتكامل، ويستند في ذلك الى تجربة الاتحاد الأوروبي التي نجحت في التحول من خلال **عملية التجربة والتعلم** من التعاون في مجال الفحم والصلب، الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الأخير الى الاتحاد الأوروبي.[2]

ويعتقد أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) أن قوّة المؤسسات الدولية لا تبرز في إجبار الدول للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن لأنها تعمل تدريجيا على **تعزيز أُطُر التعاون** والتنافس السلمي بينها، وتدعم **احترامها لمختلف القواعد** التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة. ويمكن النظر الى العالم باعتباره نظام لأقاليم لها أساس جيوبوليتيكي (إقليم أوروبا، إقليم الشرق الأوسط، إقليم شرق آسيا ...).[3]

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 136- 138.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 165، 166.

[3] جهاد عودة، **الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 23.

إن أنصار اللبرالية الجديدة (المؤسساتية) يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة **الاقتصاد الجزئي** للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن **تَدخُل الدولة** وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود **المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية** كفيل بحل هذه المشاكل **وتعويض غياب هذه السلطة**.

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات الحديثة

1- مسألة التنظيم الدولي في المقاربة النقدية :

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمن والاستقرار في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى **الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية** (مشكلة أنطولوجية)، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الدولي.[1] والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه **وتوجهه الأفكار والايديولوجيات السلبية**، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني، وارتبطت بتيار فكري متميز يعرف بمدرسة فرانكفورت (1973).

ومن أهم رواد هذه المقاربة **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer) **وروبرت كوكس** (Robert Cox) **وتيودور أدورنو** (Theodor Adorno) **ويورغن**

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 151- 154.

هابرماس (Jurgen Habermas) **ومارك هوفمان** (Mark Hoffman) وغيرهم،[1] حيث يطالبون بضرورة تبني مرجعية جديدة وهي **الفرد – أمن الإنسان** ويدعون الى التحرر الإنساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي **الدولة**، فمسألة التحرر والانعتاق عند " **كين بوث**" Ken Booth هي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم،[2] فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم.[3]

فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الإنسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر، نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الإبادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي وغيرها، وهذه التهديدات تمس أمن الإنسان مباشرة، وتهدد في نفس الوقت استقرار وتماسك التنظيم الدولي، كما يجب

[1] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص 19.

[2] Ken Booth , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

[3] سليم قسوم مرجع سابق، ص 152.

التأكيد في هذا الإطار على ترابط مكونات الأمن الإنساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغيرها من الجوانب الأخرى والعكس صحيح،[1] فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر، وقد لعب التقريرين الانسانيين الصادرين عن الأمم المتحدة الصادرين سنتي 1994 و1999 دورا كبيرا في انتشار أفكار الأمن الإنساني عالميا.

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وإنما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والإرهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، وبالاعتماد عليهما يمكن إيجاد حلول لمشكلة الفوضي الدولية وغياب الأمن والاستقرار، وبالتالي وإمكانية تحقيق فكرة التنظيم الدولي.

لقد انتشرت في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة،

[1] سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014، ص ص 257- 266.

فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها **دانيال بيل** Daniel Bell بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة، وهو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

2- مسألة التنظيم الدولي والتكامل الدولي :

يتأسس التنظيم الدولي وفق هذا الاتجاه على التقارب والانسجام المتزايد للمصالح بين الدول، فهناك دائما مصالح مشتركة في السلام والأمن،[1] فالتعاون هو القاعدة الأساسية في العلاقات بين الدول والذي يتطور الى تكامل واعتماد متبادل، ويقوم التكامل على وجود منظمة فوق قومية تجمع فيها السلطات، حيث تتلاشى في هذه العملية سلطة كل دولة عضو فالمؤسسة القومية العليا تمثل كيان جديد يستوعب صلاحيات وسلطات الدول الأعضاء، حيث يحاول المذهب الوظيفي إنشاء نظام عالمي جديد يكون فيه مركز الدولة ثانوي، والتطلع الى إيجاد كيانات جديدة نتيجة عمليات الدمج والتكامل الدولي على أساس إقليمي على

[1] Thomas Schoenbaum, **International Relations – The Path Not Taken -Using International Law to Promote World Peace and Security**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006, P 54.

المدى القريب، وربما دولة عالمية (حكومة عالمية) على المدى البعيد،[1] ويعرف أمتاي اتزيوني التكامل الدولي بأنه: "قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".[2] وتركز عملية التكامل الدولي على نموذج التكامل الوظيفي كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية، وهو يقوم على عملية التقدم التدريجي وليس الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات، فهو يركز على قطاعات محددة خاصة القطاع الاقتصادي.

ويعد ديفيد ميتراني David Mitrany أحد أهم من نظروا للتكامل الدولي، حيث ركز على ضرورة فصل عمل الفنيين والمختصين في مختلف المجالات التقنية عن السياسيين والعمل السياسي،[3] فتحقيق عملية التكامل يصبح غير ممكن في ظل تدخل السياسيين وتصبح الحاجة للتكامل أكثر عند تزايد المشكلات الوطنية المتعلقة بموضوعات فنية مختلفة، وهو ما يعبر عنه بمبدأ الانتشار الذي ينتج عنه تطور التعاون والتكامل من حقل واحد الى حقول أخرى.[4] في حين حدد أرنست هاس Ernst Haas التكامل كميل نحو الإنشاء الطوعي للوحدات السياسية الكبيرة، مع الوعي بضرورة تجنب استخدام القوة في العلاقة بين هذه الوحدات المشاركة في الوحدة، أما جوزيف ناي Joseph Nye فيعتبر بأن

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص 153.

[2] Reginald Harrison, **Europe in Question Theories of Regional International Integration**, 2 ed , London : George Allen et Unwin Ltd Ruskin House, 1975, p 10.

[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

[4] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 102.

المنظمات السياسية الجهوية (الإقليمية) تقدم مساهمات محتشمة في خلق جزر من السلم في النظام الدولي.[1]

أما كارل دوتش Karl Deutsch فيربط عملية التكامل بالشعور الجماعي، الذي ينعكس على المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، فيتحقق نتيجة ذلك مستوى من التطور في المجتمع يمكن الأفراد من حل خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من العنف، ويعزز ذلك بعملية الاتصال فهي العنصر الأساسي الذي يربط بين الفواعل الاجتماعية (المنظمات الاجتماعية) داخل المجتمع،[2] وهي أيضا العنصر الأساسي في التكامل بين المجتمعات السياسية، فالعلاقات بين الدول والشعوب شبيهة بالعلاقات بين الأفراد، وهذه الدول والشعوب تتكامل وتتحد نتيجة الاتصالات والنقل. وضرورة اعتماد سياسات الإعفاء المتبادل والمباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة وهو ما يحقق أمن المجتمعات، ويقسمه الى قسمين الأول هو نموذج الحكومة الواحدة، مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المكونة للدولة الأمريكية فقد أصبحت دولة واحدة لها حكومة موحدة وأمنها موحد، والثاني هو النموذج التعددي حيث يكون هناك ارتباط بين أمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة مثل العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا وكذا العلاقة التي نشأت بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمة الثانية.

[1] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 12.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 103.

أفكار الوظيفيين الجدد / دور عناصر مثل الربط الوظيفي للمهمات، زيادة جماعات الضغط، المشاركة الخارجية من أطراف ليسوا في عملية التكامل، التنشئة السياسية لخدمة التكامل.

أهداف التكامل:

- تعتبر الأهداف الاقتصادية أهم دوافع التكامل للدول خاصة بالنسبة للدول الصغيرة غير القادرة على المنافسة.

- الأهداف السياسية هي ثاني دوافع التكامل رغم ان البعض يرى في التكامل انتقاص من سيادة الدول.

- الرغبة في حل النزاعات وإنهاء الصراعات القائمة بين دول الجوار، فالقطاعات الحيوية القائمة في إطار التكامل بإمكانها أيضا احتواء النزاعات التي تنشب بين الأطراف وتفادي تكرارها مستقبلا. (تجربة الاتحاد الأوربي أنهت الصراع التاريخي الفرنسي الألماني .[1]

- خلق ثقافة اجتماعية تقوي التكامل وتعزز التقارب بين الشعوب .

شروط التكامل الدولي :

لنجاح تجارب وعمليات التكامل الدولي يجب توفر الشروط التالية:[2]

- **التماثل الاجتماعي**:

حيث يتحتم على الدول ان تعمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة بأكبر قدر ممكن، فتتحقق عملية التكامل الدولي من خلال البناء الاجتماعي.

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

[2] نفس المرجع، ص ص 100، 101.

- **تبادل المنافع**:

توقع تنامي المنافع بناءا على دراسات علمية وواقعية، وتحقيق مصالح مشتركة تعزز التقارب، ويكون ذلك بقدرة الدول على التنبؤ بحجم الفوائد التي يمكن جنيها والعراقيل التي يمكن مواجهتها على المستويين الداخلي والخارجي.

- **تقاسم القيمة لدى النخب**:

من شروط التكامل وجود تقاسم للقيمة المشاركة فيها بين النخب التي تصنع سياسة الدول خاصة في القطاع الاقتصادي (انتهاج نفس النهج الاقتصادي كالرأسمالية).

- **العوامل التاريخية**:

تلعب دورا محوريا في تحديد مدى إمكانية نجاح عملية التكامل فالتقارب التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والإثني يجعل من عملية التكامل أكثر قوة وتماسك.

- **التجارب التكاملية السابقة**:

ان وجود تجارب ناجحة يعزز ويشجع على دخول الدول في تجارب تكاملية جديدة، خاصة بالنظر الى الفوائد الكبيرة التي حققتها الدول في إطار التكامل ومستوى الازدهار والتنمية الذي وصلت إليه، فهي لا تعد شرطا أساسيا غير أنها تشكل عاملا مشجعا جدا على خوض تجارب التكامل في الحاضر والمستقبل.

- **دور البيئة الدولية**:

تلعب المؤثرات الخارجية أيضا دورا مهما في دفع الدول نحو التكامل من أجل كسب مكانة دولية في ظل تنامي واشتداد المنافسة الاقتصادية في اقتصاد السوق

الحرة، فالتكامل يصبح مخرجا للكتل الإقليمية لمجابهة الأخطار السياسية والاقتصادية والأمنية، فهي غير قادرة منفردة على مواجهتها بإمكانياتها المحدودة .

نشأة وتطور التنظيم الدولي المعاصر

تختلف وجهات النظر بخصوص الفترة التي ظهر فيها التنظيم الدولي في التاريخ، حيث يرجعها البعض إلى الحضارات القديمة التي ظهرت قبل الميلاد بآلاف السنين كالحضارة الصينية والمصرية والإغريقية والرومانية، وذلك بناءا على وجود مستوى محدود من الاتصال بين هذه الحضارات ومعاهدات سلام بعد الحروب التي كانت تنشب بينها وبين الكيانات الأخرى، كما عرفت مراحل من التاريخ محاولات مهمة في إطار محاولات توحيد العالم وإقامة نظام ذو طابع عالمي، حيث حاول الرواقيين طرح فكرة الوحدة العالمية التي تستند إلى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب ووحدة الجنس البشري، فهي لا تعترف بفوارق الأديان والأوطان والألوان، فالجنس البشري له أصل واحد، وتطورت هذه الأفكار مع فلاسفة الرومان من خلال فكرة القانون الطبيعي ومبادئ العدالة العامة التي تسمو على قوانين الدولة الوضعية، خاصة إسهامات شيشرون وسينيكا،[1] كما عرفت المدن الإغريقية العديد من المعاهدات فيما بينها وعرفت نوعا من التمثيل القنصلي ونوعا من التحكيم لتسوية المنازعات فيما بينها وهو شبيه بالتسوية القضائية.[2]

أما في الحضارة الإسلامية فقد جاء الإسلام بعقيدة التوحيد والمساواة بين البشر، وكان الأمن والسلام مطلب أساسي وجوهري في التعاملات بين الدولة

---

[1] نجاح محسن، **الحكومة العالمية عند برتراند رسل**، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي، 2003، ص ص 13- 23.

[2] مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2011/ 2012، ص 19.

الإسلامية وغيرها من الشعوب، فقد وضع الإسلام قواعد لتطوير المجتمع الدولي وإحلال النظام، حيث كان يدعو جميع الشعوب إلى الوحدة الإنسانية والتعاون المستمدة من وحدة الأديان ووحدة القيم الأساسية ومصدرها المشترك،[1] فقد كونت الحضارة الاسلامية رافدا عميق الأصالة وبالغ الخصوصية في تراث الإنسانية، حيث قام العلامة "أبو نصر محمد الفرابي" ببسط نظريته حول الحكومة العالمية من خلال كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"،[2] فجوهر الإسلام يقوم على أساس تحرير الإنسانية من استغلال بعضها البعض وتحريرها من الاضطهاد والعبودية، وتأهيلها وإيصالها إلى الحياة في سلام وعدالة ومساواة وحرية.

وشهدت العصور الوسطى نماذج من التنظيم السياسي الإنساني على مستويات مختلفة، حيث عرفت خمسة مستويات أساسية: القرية، الحي، الإقليم، المملكة، الإمبراطورية، وهي مستويات موافقة للتقسيم الديني للكنيسة انطلاقا من الكنيسة الصغيرة في القرية إلى كنيسة السلطة البابوية في الإمبراطورية،[3] حيث عرفت هذه المرحلة سيطرة الكنيسة على الدولية وتدخل الدين في السياسة، أما أهم الإمبراطوريات التي عرفتها هذه المرحلة هي الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والاسبانية، والإمبراطورية العثمانية، فرغم انتشار ظاهرة

[1] مدلل حفناوي، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

[2] أحمد براهيم، "الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا- وهران، 2009/ 2010، ص 74.

[3] كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، ط 1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1983، ص 104.

الحروب في هذه الإمبراطوريات غير أنها كانت تعقد معاهدات السلام، وهذا ما كان يعبر عن وجود مستوى من التنظيم الدولي المحدود.

1- مرحلة النشأة - ما قبل الحرب العالمية الأولى:

يعتبر البعض معاهدة وستفاليا 1648 تاريخ مهم لظهور التنظيم الدولي،فقد أنهت هذه المعاهدة فكرة الامبراطوريات التقليدية، وأحلت محلها شكل حديث لتنظيم المجتمعات السياسية في صورة الدولة، أي إحلال الدولة – الأمة ككيان جديد بدل الكيانات الإقطاعية،[1] كما قامت هذه المعاهدة بإقرار وتنظيم الشؤون الدولية من خلال العديد من الإجراءات أهمها:

- تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة.
- إنشاء سفارات دائمة بين الدول الأوربية.[2]
- أكدت هذه المعاهدة على ضرورة اجتماع الدول على الدوام لحل الخلافات ومعالجة القضايا المشتركة.[3]

هذا ما جعل الدولة ذات السيادة حقيقة جيوسياسية ومفهوم قانوني ومفتاح لفهم العلاقات الدولية.[4] ثم ظهرت فيا بعد العديد من المنظمات التي يدور حولها

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 34، 35.

[2] Barry Buzan, George Lawson, **The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations**, First P, Cambridge University Press, 2015, p173.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 31.

[4] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 42.

جدل واختلاف في كونها منظمات دولية بالشكل المعروف حاليا، أم أنها عبارة عن جمعيات واتحادات لا ترقى إلى تصنيفها كمنظمات دولية، خاصة وأن معظمها كانت تأخذ الطابع الإقليمي الأوروبي وليس العالمي (للوقوف أمام القوة المتنامية للدولة العثمانية)، ويمكن إرجاع نشأة المنظمات الى فكرة المؤتمر الدولي الذي يعالج المشاكل المشتركة للدول، فهي في النهاية إمتداد لهذه المؤتمرات بعد إضافة عنصر الدوام لها، من خلال تطورات حدثت على مستوى أمانات هذه المؤتمرات.[1]

شكل القرن التاسع عشر نموذج للحرب الصناعية بين الدول، حيث كانت حروب نابليون بونبارت أساس تشكل هذا النموذج في ظل نضوج عنصري الدولة والصناعة،[2] ويعتبر مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي كان يهدف إلى تحقيق سلام أوروبي بعد هزيمة نابليون نقطة الانطلاقة لجهود التنظيم الدولي المعاصر، حيث اسست لما يعرف بالتحالف المقدس في أوروبا،[3] والذي ألقى ظلاله على بقية العالم، إضافة الى ظهور مجموعة من المؤتمرات واللجان الدولية مثل:[4]

- الاتحاد العالمي لجمعيات الشباب المسيحيين 1855.
- اللجان الدولية الخاصة بالأنهار الدولية – لجنة الرون 1814 ولجنة الدانوب 1856.

---

[1] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 18.

[2] روبرت سميث، **جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة: مازن جندلي، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 51.

[3] إيمانويل وولرستين، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط 1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 72.

[4] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص ص21، 22.

- **اتحاد البريد العالمي** 1874.
- **معهد القانون الدولي** 1873.
- **الاتحاد البرلماني الأوروبي** 1888.
- **المكتب المركزي للنقل البري** 1890.
- **اللجنة الدولية للزراعة** 1891.
- **مكتب السلام الدولي** 1892.
- **الجمعية الدولية لقانون العمل.**
- **محكمة التحكيم الدولية الدائمة** 1899 .

طرحت في الفترة بين 1815 و1914 **فكرة إقامة التحالف المقدس في أوروبا حتى يكون على شكل حكومة عالمية تديرها الدول العظمى مجتمعة، غير أن بريطانيا عارضت هذا المشروع الذي كان سيحقق الحلم الدولي في إنشاء منظمة عالمية تجسد التنظيم الدولي.**[1] **غير أن القرن التاسع عشر يكتسي أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الدولية عموما وفي مسالة نشأة التنظيم الدولي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تجاوز العديد من الحواجز والعراقيل في وجه تطور التنظيم الدولي خاصة بواسطة الوسائل الاقتصادية، حيث يعتبره بول بيروش** Paul Bairoch **عهد انتشار التصنيع وتبني مبدأ التبادل الحر في غالبية الدول الأوروبية، وذلك من خلال الثورة في مجال النقل والهجرة والاتصالات والتجارة الخارجية (ارتفعت ب** 25 **ضعف).**[2] **كما يعتبر مؤتمر لاهاي** 1907 **المتعلق**

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 145.

[2] غيوم ديغان، **عالم أوحد – تطور التعاون الدولي**، ترجمة: نصيرة مروة، ط 1، بيروت: مركز البحوث والدراسات لمؤسسة الفكر العربي، 2016، ص 23، 24.

بتقنين قواعد القانون الدولي وإرساء مبدأ الدبلوماسية الجماعية في وقت السلم، وصياغة وتقنين إجراءات حل المنازعات الدولية سلميا، محطة مهمة جدا في هذه المرحلة شكلت قاعدة للتنظيم الدولي الذي ظهر فيما بعد بشكل أكثر قوة.

معظم هذه المعاهدات والمؤتمرات والاتحادات الدولية التي ظهرت خلال هذه الفترة لم ترقى إلى مستوى المنظمة الدولية لأنها لم تتسم بالديمومة والاستقرار والإلزامية في قراراتها، بل كانت عبارة عن نشاطات تعاون دولي تتسم بمجموعة من المميزات أهمها:

- يغلب عليها الطابع التقني وليس الشمولي،فهي تتركز في مجالات ثقافية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وليست سياسية وأمنية.
- تنتشر على مستوى إقليمي (أوروبي) وليس عالمي.
- لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول فهي لا تقوم على نظام الإجماع.

وهذا ما يعبر على عدم نضج المجتمع الدولي ووصوله إلى مستوى التنظيم الدولي المحكم، فلم تكن الدول آنذاك قد وصلت الى مرحلة النضج السياسي، الذي يمكنها من التنازل عن جزء من سيادتها لفائدة المصلحة المشتركة للجماعة الدولية، وتكون قادرة من جهة ثانية عن تحمل الالتزامات التي يطرحها الكيان الدولي، هذا ما يبرر في هذه الفترة عن غياب منظمة دولية عالمية ذات طابع سياسي تتسم بالشمولية في وظائفها. غير ان هذه النشاطات الدولية قدمت النموذج الأولي للنظام الدولي المعاصر، فقد رسمت السمات الأساسية لهذا النظام من خلال طرح عناصر مهمة كالمساواة القانونية وعدم التدخل.[1]

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 45.

2- مرحلة ما بين الحربين العالميتين:

كانت اتفاقية فرساي سنة 1919 بداية فعلية للتنظيم الدولي المعاصر، والتي كانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات بين 1914/ 1915 (جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية/ بريطانيا، جمعية مكافحة الحرب/ هولندا، جمعية دعم السلام / الو.م.أ)، إضافة إلى أفكار الرئيس الأمريكي ولسون عام 1916 (المبادئ 14 للسلام)، حيث طرحت لأول مرة أفكارا جوهرية تأسس للتنظيم العالمي، خاصة من خلال مبدأ الاستقلال الذاتي وسلامة الأراضي للدول الصغرى والكبرى على حد سواء،[1] والتي كان لها أثرا بالغا في تغيير دستور السياسة العالمية، فقد أراد من خلال عالميته اللبرالية تجاوز سياسة توازن القوى والفوضوية الدولية نحو الأمن الجماعي والسلام.[2] فقد أسست مجتمعة إلى تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبارها أول منظمة سياسية عالمية.

غير أن عصبة الأمم أخفقت في تحقيق أهدافها نتيجة مجموعة من العوامل والإرهاصات أهمها:[3]

- افتقاد العصبة لجهاز عسكري لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.

---

[1] محمد طه بدوي وآخرون، النظم **السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، ط 1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 345.

[2] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 55.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع**، مرجع سابق، ص ص 114 – 115.

- عدم انضمام جميع الدول الكبرى (الو.م.أ)
- فشلها في وقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى.
- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات.
- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها.

3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

تم إحياء فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي تتكفل بحفظ السلام والأمن الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفضل في ذلك للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت من خلال دعوته سنة 1941 إلى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا،[1] يخول بمهمة منع الحروب وحل النزاعات سلميا، وتوجت جهوده بعقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية، توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وهي مرحلة جديدة تعبر عن عصر النظام العالمي الذي يمثل نموذجا للوضوح والاستقرار القانونيين.[2]

ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر صلابة من السابق. ونجحت هذه المنظمة الجديدة في تقوية دور مجلس الأمن كجهاز تنفيذي له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول، وقد نجح في العديد من المهام على غرار عمليات حفظ السلام والإشراف على وقف إطلاق النار في العديد من الصراعات مثل: كوريا الجنوبية،

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 149.

[2] أنطوني كينج، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 146.

والكونغو، وقبرص، وجنوب لبنان، ويوغسلافيا، وانجولا وغيرها. غير أن منظمة الأمم المتحدة فشلت في العديد من المهام التي أثرت سلبا على التنظيم الدولي في هذه الفترة على غرار تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء (حق النقض)، والفشل في نزع الأسلحة التقليدية ومنع امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل، والفشل في منع الحروب والصراعات الدولية مثل الحرب الباردة، والفشل في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس خاصة ضد إسرائيل، إضافة إلى عدم التدخل في العديد من عمليات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان (ميانمار، اثيوبيا، اريتيريا، سوريا، غزة).

4- مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

ظهور ملامح النظام الدولي الجديد في نهاية القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية السباق نحو التسلح، وكانت بذلك مرحلة فاصلة في تطور النظام الدولي، وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست التوازن بين القوى الكبرى،[1] وتغير نمط الصراعات في العالم من صراعات دولية إلى صراعات اجتماعية (على غرار يوغسلافيا) فظهر التنظيم الدولي أكثر تماسكا من مرحلة الحرب الباردة، غير أن السياسة الامبريالية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زعزعت تماسك هذا التنظيم من جديد،[2] لقد لخصت مفهوم النظام

[1] سهرة قاسم محمد حسين، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)**، ط 1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013، ص 42.

[2] Robert Patman, **Globalization and Conflict – National Security in a New Strategic Era,** First p, New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2006, P 114,115.

الدولي والأمن والاستقرار في إستراتيجية كيفية تحقيق أهدافها المرتبطة بأمنها القومي ومصالحها وازدهارها.[1] حيث انفردت بمصير العالم وبسطت هيمنتها على القارة الأوروبية من خلال حلف الناتو، ثم تمددت من خلاله الى مشارف الحدود الروسية في محاولة لضم أوكرانيا وجورجيا ودول البلقان بعد ضم معظم دول أوروبا الشرقية للحلف، كما عززت تواجدها وسيطرتها على منطقة الخليج من خلال اجتياح العراق، وبسط سيطرتها على المناطق الغنية بالنفط،[2] وكل ذلك خارج إطار الشرعية الدولية، فقد حملت سياستها الخارجية نمط جديد من السيطرة السياسية بوسائل عسكرية واقتصادية على مناطق واسعة من العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط بداعي محاربة الإرهاب، وهي سياسة شبيهة بالسياسة الاستعمارية التقليدية بوسائل جديدة، متجاوزة بذلك الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في كثير من الأحيان، في وقت زادت فيه نفقاتها العسكرية بشكل كبير وانتشرت فيه جيوشها في كل منطقة من العالم بشكل يتنافى كليا مع مسألة التنظيم الدولي التي تم تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

[1] مايكل جاي مازار وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: نشر مؤسسة راند (RAND)، 2017، ص 05.

[2] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط 4، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015 ص 36.

النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة

ظهر مصطلح النظام الدولي الجديد كمفهوم جديد يعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها المميزة، والتي عبر عنها البعض بحقبة نهاية التاريخ، في حين اعتبرها الأغلبية بأنها مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين الدول، وستنتهي بعد مدة زمنية ليحل محلها نظام دولي آخر ومرحلة لاحقة من مراحل تطور العلاقات الدولية.

1- تعريف النظام الدولي الجديد

ظهر النظام الدولي الجديد مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وعرفت بمرحلة النظام الدولي الجديد والعولمة، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول وفقا لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن.[1] وتعود بدايات ظهور هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية 1991، من خلال الدعاية الأميركية لهذا المفهوم الجديد، فقد أعلن جورج بوش الأب آنذاك من مجلس النواب الأمريكي في 17 جانفي 1991 بداية النظام الدولي الجديد، وهي مرحلة جديدة تعبر عن التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، فالسمة الأساسية للنظام الدولي الجديد هي هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية

[1] ريبوار عبد الرحيم عبد الله البابكيه يي، "النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط (القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة – الأردن، 2011، ص 45.

والاقتصادية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء.[1] يرتكز النظام الدولي الجديد على ثلاث دعائم رئيسية هي: القوة العسكرية الأمريكية والشرعية الدولية وتعبئة الرأسمال في الجانب الاقتصادي، والاعتماد على وسيلتين أساسيتين هما: المديونية وسياسة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والاقتصاد الحر، أما في جانبه الإيديولوجي فيرتكز على الديمقراطية وحقوق الانسان والأقليات.[2]

2- عوامل ظهور النظام الدولي الجديد

هناك العديد من العوامل التي مهدت لظهور النظام الدولي الجديد وأبرزها:

- انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة، وساهمت الإصلاحات التي أعلنها غورباتشوف من خلال سياسات الإصلاح العميق والانفتاح عن تحول واضح في النظام الدولي.
- هزيمة الإيديولوجية الشيوعية جراء سياسات الاحتواء الأمريكية والتي أعلنت من خلال قمة مالطا سنة 1989.
- سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا.

[1] حسين خلف موسى، النظام العالمي الجديد- خصائصه وسماته، متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=16348 تاريخ زيارة الموقع: 07/ 03/ 2021.

[2] ريبوار عبد الرحيم عبد الله البابكيه يي، مرجع سابق، ص 47.

➢ تشكيل ائتلاف دولي لطرد القوات العراقية من الكويت وفق القرار رقم 678 الصادر عن مجلس الأمن.[1] وهي أول مهمة للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد والتي أطلقت عليها تسمية تحرير الكويت.

➢ دور الثورة التكنولوجية التي شكلت ثورة صناعية جديدة، فقد عرفت وسائل الاتصال ونقل المعلومات نقلة نوعية مهدت لظهور العولمة.

➢ تراجع دور الدولة القومية وتآكل سيادتها لصالح فواعل جديدة ومتنوعة، على غرار منظمات ولجان حقوق الإنسان، المنظمات الدولية والجماعات المختلفة.

➢ ظهور صراعات بشكل جديد تختلف عن الصراعات التقليدية، حيث أصبح الصراع الاجتماعي والعرقي والاثني والقومي والصراعات على الموارد أهم أشكال الصراعات الدولية الجديدة.

3- الأمركة والحرب العالمية على الإرهاب الدولي

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي[2]. كما فرضت الولايات

[1] برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم – النظام الدولي من منظور مغاير**، ترجمة: جان ماجد جبور، ط 1، مؤسسة الفكر العربي، 2016، ص 133.

[2] حسين خلف موسى، مرجع سابق.

المتحدة سيطرتها على العالم على المستوى العسكري، استنادا إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط، مما ساعدها على التدخل في العالم دون الالتزام بالشرعية الدولية، فقوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، كلها عوامل ساعدتها على فرض سلطتها الكاملة على المنظمات الدولية والقرارات الأممية، والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية، فقد تركزت القوة بشكل كامل في قوة واحدة ودولة قائدة كما وصفها بول كندي Paul Kennedy في كتابه "صعود القوى العظمى وسقوطها" The Rise and Fall of the Great Powers –فارق القوة بين الولايات المتحدة والعالم-حيث لم يحدث قط مثل هذا التفاوت في القوة خلال الخمسة قرون الأخيرة.[1] بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت الإستراتيجية الأمريكية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية، وفي الوقت نفسه احتفظت لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول المارقة التي تنظر اليها على أنها ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فكان التوجه الأمريكي والدولي نحو ضرورة ضبط مثل هذه الأسلحة.

[1] يورغ سورنسن، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ترجمة: أسامة الغزولي، ط 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020 ص 125.

4- القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد

رغم السيطرة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، غير أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور قوى منافسة لها خاصة في المجال الاقتصادي، فالخريطة السياسية لآسيا تبرز صعود قوى متقدمة صناعيا وتكنولوجيا، حيث تعرف اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة مستويات اقتصادية كبيرة ومستوى معيشي يعادل المستويات الأوروبية، كما تشكل بعض الدول حجم القارة كقوة صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهي الصين والهند وروسيا،[1] خاصة وأن هذه الدول تدخل في تكتلات اقتصادية كبيرة، على غرار رابطة دول جنوب شرق آسيان (الآسيان) ومجموعة البريكس وغيرها، وتعتبر الصين أبرز هذه القوى فنموها الاقتصادي الثابت والسريع أصبح ينبئ بعصر جديد في الأفق، حيث نجحت الصين في عمليات **الإصلاح الاقتصادية الكبرى** وذلك من خلال **التخطيط التوجيهي Guidance Planning**.[2] وأصبحت الصين منافس قوي اقتصاديا للولايات المتحدة، فمؤشرات نموها الاقتصادي ثابتة رغم تعدد الأزمات الاقتصادية العالمية (2008). كما عادت روسيا إلى واجهة النظام الدولي بقوة في السنوات الأخيرة، واستطاعت إيقاف الزحف الأمريكي في مناطق إستراتيجية كوسط آسيا وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى تسعى

---

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي – أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: أشرف راضي، ط 1، القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 151، 152.

[2] وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، **"الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 33، سنة 2012، ص 185.

روسيا دائما لتفكيك التحالف الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في إطار حلف الناتو)، وذلك بغرض تقليص الدور العسكري الأمريكي في المناطق التي تعتبرها روسيا مجالاً حيوياً (كشرق أوروبا)، وتعتمد في ذلك على دورها في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

5- مستقبل النظام الدولي الجديد

يطرح الكثير من المهتمين والباحثين في الشأن الدولي تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي الجديد، خاصة مسألة بقاء هذا النظام أحادي القطبية، ام ان التطورات الدولية سوف تقود الى تشكيل نظام توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وحتى دول أخرى صاعدة، بما قد يعيد الى الاذهان نظام تعدد الاقطاب الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية، لهذا يطرح الباحثون أربع تصورات بخصوص مستقبل هذا النظام وهي كالتالي:[1]

* **التصور الأول** : الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في بسط سيطرتها على العالم في إطار القطب الواحد مما يطرح نوع من الازدواجية في المعايير حسب ما يخدم المصالح الأمريكية.

* **التصور الثاني** : ثمة تكتل غربي مكون من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان هو الذي سيشكل القوى الضاربة تكنولوجيا واقتصاديا في نطاق النظام الدولي الجديد.

[1] يوسف رزين، النظام الدولي النشأة والتطور، متوفر على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015 تاريخ زيارة الموقع: 06/ 03/ 2021.

* **التصور الثالث** : استمرار القطبية الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاستراتيجي والعسكري . أما على المستوى الاقتصادي والمالي فإن العالم سيشهد نوعا من تعددية الأقطاب الذي ستحتل فيه اليابان وألمانيا موقعا متقدما.

* **التصور الرابع** : سيمر العالم بحالة سيولة وفوضى لفترة معينة وذلك انه ليس بوسع الباحث المدقق القول بأن النظام السابق قد ولى الى غير رجعة وان نظاما دوليا جديدا حل محله بشكل كامل.

وفي مقال للكاتب »دانيال دريزنر« تحت عنوان »ما بعد النظام العالمي الجديد ''أو »جديد النظام العالمي الجديد The New World Order ''والذي نشرته مجلة Foreign affairs سنة 200 ، حيث يوضح أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنامي، وقد أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا تجاهلها أو غض الطرف عنها، وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي.[1]

[1] حسين خلف موسى، مرجع سابق.

ملامح النظام الدولي في عصر العولمة

تأخذنا العولمة إلى ما بعد السياسات بين الدول، فالعولمة تعبر بشكل ما عن توسع ظاهرة الاعتماد المتبادل والمتزايد بوتيرة فائقة، وما صاحبها من ترابط ما بين الأفراد والاقتصاديات والدول.[1] ومنه فقد أصبح واقع السياسة الدولية يتجاوز فكرة السيادة كمفهوم مهيمن والدولة كفاعل أحادي في النظام الدولي، وقد صاحب هذا التغير الأساسي مجموعة من التغيرات التابعة والمؤثرة في النهاية بدرجات متفاوتة في شكل التفاعلات الدولية وبناء التنظيم الدولي.

1- تحول مفهوم القوة:

مفهوم القوة عنصر جوهري في السياسة الدولية وتحديد نمط العلاقات الدولية، وهي الأسلوب الأساسي للتعامل بين الدول،[2] حيث يرى **هانس مورغنثاو** في هذا الإطار أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وقد عرف هذا العنصر المحرك للتفاعلات الدولية ثباتا في مفهومه خلال القرون الماضية حيث ارتبط بشكل حصري بمفهوم قائم على العامل العسكري على وجه التحديد وهو مل يطلق عليه **القوة الصلبة**، حيث كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، فكانت تحقق نتائج كبيرة للدولة في زيادة المصالح وتحقيق الأمن والتفوق والهيمنة غير أن القوة بمفهومها التقليدي أصبحت غير قادرة على تحقيق تلك الأهداف في عصر العولمة، فقد أصبح مفهوم القوة

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.

[2] خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: مطابع الأهرام لجمهورية مصر العربية، 2015، ص 12.

يتمحور حول العامل الاقتصادي وأصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المقياس الفعلي لقوة الدولة فهناك قوى عسكرية ونووية غير أنها تفتقد للأمن الاقتصادي والمكانة في الاقتصاد الدولي مثل روسيا والهند، وبالمقابل دول أخرى تفتقد للقوة العسكرية والنووية غير أنها تصنف ضمن القوى الكبرى في العالم بفضل تفوقها الاقتصادي مثل ألمانيا واليابان.[1] في حين ينظر آخرون الى أبعاد أخرى للقوة ف / **روبرت دال** مثلا يربطها بفن إدارة القوة التي تجعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا قدرة الدولة التي تتضمن عناصر متعددة كالقدرة الاقتصادية والعسكرية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها. وظهر أيضا مفهوم **القوة الناعمة** وحسب **جوزيف ناي** فهي تعتمد على الجاذبية بدلا من الإرغام، فهي قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق التأثير والإبهار والجاذبية، وذلك من خلال التأثير في سلوك ا آخرين للحصول على النتائج والأهداف المرجوة دون الاضطرار للاستعمال المفرط للوسائل العسكرية.

2- الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال ونقل المعلومات:

اتسم النظام الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة بظهور الثورة الصناعية الثالثة، أو ما يعرف بالثورة الهائلة في مجال وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومات، فقد شكلت الثروة التكنولوجية في هذا المجال تغييرا واضحا في نمط التفاعلات الدولية بين مختلف الفاعلين بما فيهم الدول،[2] فقد زاد تأثير وسائل الإعلام بشكل غير

[1] محمد عقيل وصفي، مرجع سابق، ص 111.

[2] آيان بريمر، **عالم بلا قيادة – كل أمة لنفسها الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية**، ترجمة: فاطمة الذهبي، بيروت: دار الفرابي، 2013، ص ص 143- 146.

مشهود في السابق، نظرا لدقة المعلومات الموثقة بأجهزة سمعية بصرية تتميز بالدقة وسرعة التداول على نطاق عالمي، وكذا على مستوى حكومي وغير حكومي،[1] وتساهم في كشف تجاوزات الدول وانتهاكاتها للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما امتدت هذه الثورة التكنولوجية إلى مجالات مختلفة كتطور الأسلحة بمختلف أشكالها بما فيها أسلحة الدمار الشامل.[2] فقد أصبحت الرؤوس النووية تحمل على صواريخ بعيدة المدى يتم التحكم فيها عن بعد وظهرت الطائرات بدون طيار، وتطورت العقول الالكترونية وأجهزة غزو الفضاء والهندسة الفضائية وغيرها من مجالات انتشار العامل التكنولوجي،[3] فتوظيف تكنولوجيا المعلومات في القطاع العسكري خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلق ثورة في الشؤون العسكرية، مما أدى الى تغيير البيئة العملياتية للحروب وظهور فضاءات جديدة،[4] وكل هذه التغيرات لها تأثير واضح على طبيعة النظام الدولي فهي تأثر فيه وتتأثر به.

[1] محمد وائل القيسي، "مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو-معلوماتية والفضاء السيبراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد 44، 2020، ص ص 152-154.

[2] Barry Buzan, George Lawson, op cit, p 270.

[3] Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, **International Relations and Security in the Digital Age**, First p, New York : Routledge Taylor & francis group, 2007, P 158 -159.

[4] زينب شنوف، "الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 90.

3- عولمة المشكلات والقضايا المحلية :

إن التطور الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل الاتصال والمواصلات، أدى إلى عولمة المشكلات والقضايا المحلية التي أصبحت ذات طابع عالمي، مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والأمراض العابرة للحدود والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغيرها، فأصبحت هذه القضايا سمة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة وتحولت إلى قضايا عالمية ومشاكل من مشاكل السياسة الدولية تهدد الأمن واستقرار في النظام الدولي. فاليوم يعيش العالم أكبر مخاطر التلوث البيئي على الإنسانية، وتحولت مشاكل البيئة إلى مشاكل عالمية شديدة الخطورة، فالعالم يعاني من خراب في التوازن البيئي جراء ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ وانهيار الإنتاج الزراعي وتلوث الماء والهواء الغذاء، مما تسبب في مشاكل عالمية أخرى كالفقر وانتشار الأمراض المستعصية،[1] وكل ذلك أثر على الأمن والاستقرار في النظام الدولي.

4- تعدد الفاعلين الدوليين وتراجع مكانة الدولة :

تزايد عدد الدول بفعل عمليات تفكك الدول والاتحادات (مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ...) فقد كان عدد الدول عند تأسيس الأمم المتحدة أقل من 50 دولة، في حين اليوم العدد وصل الى 203 دولة كاملة السيادة، كما تضاعف دور الفواعل غير الدول في السنوات الأخيرة بفعل تأثير العولمة، حيث تقلصت سيادة الدولة بشكل ملحوظ، ولم تعد تلك السيادة صلبة كما في الماضي وأهم دليل

[1] عامر طراف، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص 16.

على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 على تأييد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية، كما حدث في استخدام القوة من أجل حماية حقوق الإنسان في الصومال سنة 1992. وتمخض عن تعدد الفواعل غير الدولة على توزيع في مصادر السلطة نتيجة زيادة تأثير فواعل أخرى من غير الدول، كالشركات الاقتصادية الكبرى الخارجة عن سيطرة الاقتصاديات الوطنية، فقد نمت بسرعة فائقة غيرت من شكل الاقتصاد العالمي.[1] وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، خاصة المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة، كما أصبح للمنظمات الإرهابية بدورها دور مهم في التأثير على استقرار التنظيم الدولي، فقد تجاوز حدودها المستوى المحلي والإقليمي، مما دفع بعض القوى الكبرى في اعادة التفكير بموضوع الأمن.[2] وساهمت السياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية في ظهور الإرهاب المضاد، كما زاد تأثير الأفراد في مجرى الأحداث الدولية وتوطيد أو توتر العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية (قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي في اسطنبول).

5- السلاح الاستراتيجي ومبدأ توازن الرعب النووي:

ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة سياسة مشتركة أمريكية روسية تقوم على أساس ضرورة ضبط الأسلحة الإستراتيجية، وتوجت هذه السياسة باتفاقية ستارت 2 (Start 2) عام 1993 (التي كانت امتداد لاتفاقية ستارت 1 سنة

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 35.
[2] نفس المرجع، ص 36.

1991)،[1] حيث نصت على ضرورة تخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية، ثم توجت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سنة 1996.[2] وضلت الولايات المتحدة متخوفة من الأسلحة التي تمتلكها بعض الدول الصغيرة مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا، فحاولت دائما إقناع روسيا بضرورة ضبط هذه الأسلحة ومراقبتها باستمرار، في وقت كانت قد ضمنت انضمام كل من الهند وباكستان الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) سنة 1968،[3] في حين أنها غيرت سياستها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب واعتماد إستراتيجية الحرب الوقائية، مع تصعيد تصديها لدول مارقة تعتبرها خطرا على الأمن والسلم الدوليين.[4] بموجب امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية.[5] والمقصود بها ثلاث

[1] روبرت مكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: محمد حسين يونس، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991، ص 149.

[2] محمد عبد السلام، **الإنتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 13-17.

[3] إ مجي بالون، **الهيمنة والمساواة في السيادة نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة: أحمد سعود حسن، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015، ص 157.

[4] زبيغنيو بريجنسكي، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص ص 54- 56.

[5] جون هارت، **مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق ومن جانب كوريا الشمالية**، في الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 434.

أنواع أساسية هي الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية،[1] وحاولت من خلال مؤتمر نيويورك 2013 ضبط المخزون النووي لمختلف الدول النووية الصغيرة لمنع تسريبه الى أطراف وتنظيمات أخرى قد تشكل خطرا على مبدأ توازن الرعب النووي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تنظر الى مجموعة من الدول على أنها قوى معادية، فهناك تحدي إستراتيجي لمواجهة محور التحالف الغير معلن بين هذه القوى العسكرية الكبرى (روسيا، إيران، كوريا الشمالية)، خاصة في ظل إشتراكهم في سمات الأنظمة الإستبدادية التي تشكل خطرا على الأفكار اللبرالية والنظام الديمقراطي.[2]

6- تحول شكل الصراعات والتهديدات الأمنية :

منذ منتصف التسعينات تحول شكل الصراعات في النظام الدولي من صراعات بين الدول إلى صراعات ذات طابع اجتماعي وسياسي داخل الدول، غير أن أبعاد هذه الصراعات وانعكاساتها تتجاوز الحدود السياسية للدول لتهدد المنظومات الإقليمية والعالمية، وتتمثل هذه الصراعات الاجتماعية في عمليات الاقتتال ذات الأبعاد الطائفية والدينية والعرقية والإثنية، التي تتحول الى عمليات إبادة جماعية وتصفية عرقية خطيرة جدا، خاصة تلك التي ظهرت في كل من

[1] تزفتيان تودوروف، **اللا نظام العالمي الجديد**، ترجمة: محمد ميلاد، ط 1، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006، ص 20.

[2] إيليوت كوهين، **العصا الغليظة – حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية**، ترجمة فواز زعرور، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018، ص 199.

يوغسلافيا بين 1991 و1998،[1] ورواندا سنة 1994،[2] والعراق بعد 2003، والصومال وبورندي وباكستان وأفغانستان وغيرها، فهذه الصراعات الاجتماعية أصبحت تهدد استقرار النظام الدولي في العقود الأخيرة.

كما تضاعفت من جهة أخرى التوترات ذات الطابع السياسي في العديد من المناطق في العالم مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى، وهي ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاضطهاد والفساد والقمع الذي تتميز به الأنظمة السياسية الشمولية في هذه المناطق، فكانت سببا في ظهور عدد كبير من التهديدات الأمنية الجديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها وساهمت التدخلات الخارجية لبعض القوى الكبرى أيضا دور في ذلك على غرار تدخل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والصومال .

7- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل:

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في عصر العولمة، فالدول خارج التكتلات أصبحت غير قادرة على المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية، ومنه أصبحت مضطرة للدخول في تكتلات اقتصادية تقلل من مخاطر المنافسة الخارجية لحماية اقتصادها والاستفادة من امتيازات داخل التكتل تمكنها من تطوير اقتصادها من خلال التكامل والاعتماد المتبادل، وخير دليل على ذلك ظهور عدد

[1] منى بومعزة، "دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق جامعة باجي مختار – عنابة، 2008/ 2009، ص ص 39، 40.

[2] نفس المرجع، ص 64.

مهم من التكتلات مثل النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان وسارك والأوبك وغيرها، حيث أصبح النظام الدولي القائم في عصر العولمة غني جدا بالكتل والمجموعات الاقتصادية الكبرى الى درجة أنها أصبحت تغطي معظم دول العالم بما فيها الدول القوية اقتصاديا كألمانيا والصين واليابان وفرنسا وايطاليا ...، ولم تعد الدول قادرة على رسم مستقبلها دون عضويتها في تكتل اقتصادي وذلك مهما كانت قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو السكانية. ويعتبر نجاح التجربة الأوروبية عامل مشجع لهذه التكتلات إقليميا وعالميا للاستمرار في هذا النهج، فبفضل نجاحها الكبير أصبح طموح هذه التكتلات يتجاوز هدف التكتل الاقتصادي إلى أبعاد أخرى أمنية واجتماعية وسياسية.

8- اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والتنموية للدول:

كما يرى البعض بأن مستوى التفاوت الاقتصادي بين الدول أصبح أيضا سمة بارزة من سمات النظام الدولي في عصر العولمة، وهو ما يطلق عليه ظاهرة اللاتجانس، حيث أصبح التباين شديدا في حجم القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول، وذلك رغم تمتعها نظريا بنفس قيمة السيادة والمساواة في القانون الدولي،[1] غير أن الدول الصناعية الكبرى تسيطر بشكل شبه كلي على التجارة الدولية رغم أن شعوبها تمثل أقل من 23% من سكان العالم وتستفيد من 82 % من الدخل العالمي، في حين 77% من شعوب الجنوب يحصلون فقط على 18% من الدخل العالمي و10 % من حجم الصناعة العالمية، وهذا ما خلق عدم توازن بين

[1] أيمن هياجنة، **حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد**، ط 1، الأردن: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – قسم النشر، 2019، ص ص 13-15.

دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. وهذا ما يسبب عدم الاستقرار في النظام الدولي، فمعظم الصراعات الاجتماعية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود ناتجة بدرجة كبيرة عن هذا التفاوت في ظل عدم مساهمة الدول الصناعية الكبرى في عمليات التنمية في الدول الفقيرة من جهة، واستمرارها في سياسات الهيمنة والاستغلال ونهب ثروات هذه الدول الفقيرة من جهة ثانية.[1]

9- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:

يبدو بوضوح عدم التزام الدول بقواعد القانون الدولي (خاصة الدول الكبرى)، فقد أصبحت الدول تتجاهل الاتفاقيات الدولية المنظمة للشؤون العامة والقضايا الدولية المشتركة والمصيرية،خاصة قضايا حقوق الإنسان.[2] وكذا حماية البيئة من التلوث وتدمير الطبيعة والغطاء النباتي، والتغير المناخي والاحتباس الحراري وغيرها ومقابل ذلك ظهرت سياسة دولية تقوم على الازدواجية في المعايير وفي التعامل مع هذه القضايا، فانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أصبحت لا تحظى بالأولوية في السياسة الأمريكية والروسية، فهي تعتبرها مسألة مصالح قبل ذلك، والفقر وغياب الخدمات الصحية في اليمن تعتبرها السعودية والإمارات وإيران قضية سياسية إستراتيجية لتحقيق التفوق، في حين تعتبر عمليات الإبادة الجماعية للطائفة الروهينغا في بورما مسألة غير مهمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى، كما تعتبر عملية القضاء على المساحات الغابية في الأمازون مسألة اقتصادية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وأيضا مسألة

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 36.

[2] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص 208.

التلوث والاحتباس الحراري في الكرة الأرضية مسألة غير مهمة فعلا بالنسبة للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

10- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وسياسات محاربته :

في العقود الأخيرة ارتسمت صورة نمطية للفواعل الإرهابية ترتبط أساسا بجماعات وتنظيمات لها ارتباطات بالدين الإسلامي، وساهم في نشر وتثبيت هذه الصورة في الأذهان على مستوى عالمي وحتى في العالم العربي والإسلامي، مجموعة من العوامل لعل أبرزها دور وتأثير وسائل الإعلام العالمية والخطابات السياسية الغربية، خاصة في ظل ضعف دور الإعلام في الدول العربية والإسلامية وضعف الإنتاج الفكري المدافع عن الإسلام، فقد أضحى المفهوم المهيمن في السياسة الدولة هو ثنائية الإرهاب والإسلام وتلازمهما، فالكيانات الإرهابية وفق هذا الطرح تنحصر في: طالبان، تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا وغيرها. وقد أحصى حلف الناتو في هذا الإطار سنة 2005 عدد الجماعات والتنظيمات الإرهابية ب 388 جماعة وتنظيم إرهابي في العالم، منها من هي في حالة نشاط وأخرى في حالة تأسيس.[1] غير أن الإحصائيات متضاربة لعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الجماعات الإرهابية، كما أنه لا يمكن الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الإرهابية وغيرها من حركات المقاومة والدفاع الشرعي ضد العدوان الأجنبي، فهناك العديد من الإشكالات النظرية والاعتبارات

[1] حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي– مكافحة الإرهاب الجوي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 94.

السياسية والإيديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، وهو ما يعتبر في النهاية عائقا في إحصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها.

فخلال السنوات الأخيرة أصبحت خطابات الغرب تجمع دائما بين الإرهاب الدولي والإسلام، على أساس أنه تهديد لأسس ومبادئ الحضارة الغربية، وذلك من خلال استهداف قيم اللبرالية والديمقراطية، المتجسدة في مبادئ الحياة الأمريكية كالتسامح والحريات وحماية حقوق الإنسان والاقتصاد اللبرالي العالمي وغيرها من قيم الحرية والحضارة الغربية.[1] وذلك دون النظر والإحساس بالجانب الآخر من العالم في قيمه وأحاسيسه ومعاناته، فالشعوب والدول الإسلامية المتهمة بالإرهاب، تعاني من التدخل في سيادتها ونهب ثرواتها واضطهاد شعوبها بدواعي محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ففي هذا الجانب أيضا تتبلور صورة نمطية مغايرة عن الإرهاب، تتضح في تلك السياسة الخارجية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، والتي تتدخل في المنطقة العربية بحجج واهية في تعدي واضح على القانون الدولي وانتهاك لسيادة الدول، وما يترتب عن ذلك من مآسي لشعوب هذه الدول، فقد تعطلت التنمية نتيجة ذلك وتفككت فيها المجتمعات والدول واندلعت فيها الصراعات العرقية والطائفية، وتم تهجير وتشريد عدد كبير من سكانها وحرمانهم من حقوقهم في الحياة الآمنة والمستقرة، في النهاية كانت تلك التدخلات العسكرية دائما سببا في مآسي إنسانية أكبر بكثير مما سببه الإرهاب نفسه، فسياسات محاربة إرهاب الجماعات والتنظيمات المسلحة

[1] Benjamin Daniel , **Strategic Countrterrorism**, Vol 07, Policy Paper Brookings Foriegn Policy, 2008, p 01.

بواسطة إرهاب الدولة أصبح سمة بارزة في السياسة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفرضت على العالم منطق إما أن تكون مع الولايات المتحدة في حرب عالمية ضد الإرهاب، وإما أن تكون مع الإرهاب وضد هذه الحرب، فقد فرضت مفهوم معين للإرهاب يتفق فقط مع توجهها في تنفيذ سياستها الخارجية المرتبطة بأمنها القومي، ومنه جعلت من الإرهاب وسياسة مكافحته محور السياسة الدولية. فقد كانت لهذه الحرب أهداف كبرى تتجاوز كونها حرب على جماعات وتنظيمات إرهابية، بداية من تثبيت تواجدها الدائم في منطقة وسط آسيا من خلال اجتياح أفغانستان، فحققت بذلك سيطرتها على منطقة غنية بالنفط وتتوسط قوى نووية تشكل خطرا على مصالحها الحيوية (روسيا، باكستان، الصين، الهند، وأقرب إلى كوريا الشمالية)، والأهم من ذالك محاصرة إيران التي تعتبرها دولة مارقة تشكل خطرا على أمنها القومي، وكذا تعظيم مصالحها في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة، ثم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم، من خلال اجتياح العراق خارج إطار الشرعية الدولية، خاصة وأن ذلك يمكنها أيضا من حماية إسرائيل الحليف الاستراتيجي والحامي لمصالحها في المنطقة، فقد اتضح جليا بأن سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية لم تكن في جوهرها إلا وسيلة للسيطرة على مناطق من العالم مرتبطة بمصالحها الإستراتيجية، ولم يترتب عنها في النهاية سوى توسع أكبر لنشاط الإرهاب حول العالم وزيادة في خطورته وآثاره.

المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي

يقوم التنظيم الدولي على أساس التعاون والتضامن الدولي في إطار إحساس الدول بالمسؤولية المشتركة في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، والعمل على تجسيد ذلك من خلال الجهود الجماعية الطوعية بواسطة منظمات دولية ذات طابع عالمي، فمن غير الممكن تحقيق تلك الأهداف دون إنشاء تلك المنظمات الدولية العالمية، والتي تجسدت في بداية ق 20 من خلال عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة .

1- منظمة عصبة الأمم :

شكلت اتفاقية فرساي سنة 1919 مؤتمر تأسيسي لأول منظمة دولية ذات طابع عالمي وهي منظمة عصبة الأمم، وكانت ثمرة لجهود مجموعة من الجمعيات الرافضة للحرب في الفترة الممتدة من سنة 1914 الى سنة 1915 وهي :[1]

- جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية/ بريطانيا.
- جمعية مكافحة الحرب/ هولندا.
- جمعية دعم السلام / الو.م.أ.

إضافة الى أفكار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام 1916 (المبادئ 14 للسلام)، في تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبارها أول منظمة دولية عالمية طرحت فكرة الأمن

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 44.

الجماعي كبديل سياسة توازن القوى الذي كان سببا في الحروب والفوضى في أوروبا والعالم.

وقامت منظمة عصبة الأمم على عناصر أساسية هي:[1]

- التسوية السلمية للمنازعات الدولية.
- الاحتكام الى العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد الدول المارقة.
- نزع السلاح.
- التغيير السلمي.
- الأمن الجماعي كبديل لنظام توازن القوى.
- احترام قواعد القانون الدولي والالتزام بالمعاهدات.
- عدم اللجوء الى استخدام القوة العسكرية.

وتمتعت بثلاث أجهزة رئيسية هي:

- **الجمعية** : وهي أعلى هيئة لها كل الصلاحيات المتعلقة بالسلام العالمي، فيها كل الدول الأعضاء.

- **المجلس**: وهو الأداة التنفيذية (إعداد المشروعات الخاصة بتخفيض السلاح، فرض العقوبات، وضع نظام الانتداب...) يتألف من 15 دولة عضو 3 منهم دائمين (بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي).

- **الأمانة العامة**: تساعد الجمعية والمجلس في انجاز مهامهما.

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 56-58.

غير أن العصبة أخفقت في تحقيق أهدافها، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها:[1]

- افتقادها لجهاز عسكري يمتلك القوة العسكرية الكافية لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.

- عدم انضمام جميع الدول الكبرى (الو.م.أ) وانسحاب ألمانيا واليابان في 1933، ثم ايطاليا في 1937.

- فشل العصبة في التدخل لوقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى (ايطاليا على إثيوبيا في 1935 واعتداء اليابان على منشوريا وضم ألمانيا للنمسا وغزو تشيكسلوفاكيا).

- عدم قدرة العصبة على التوفيق بين المبادئ القانونية والأخلاقية السامية والواقع الدولي المضطرب .

- اعتماد نظام مركزي وعدم توزيع المهام على منظمات إقليمية أخرى لتسهيل مهامها الصعبة والكثيرة.

- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات في المسائل الهامة وهو ما عرقل عمل العصبة.

- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها واستمرار الدول الكبرى في سياساتها العدائية.

[1] ديفيد بوسكو، **خمسة يحكمون الجميع- مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث**، ترجمة: غادة طنطاوي، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014، ص ص 27- 32.

- الخلاف بين الدول ا أعضاء خاصة الكبرى على أن الأمن الجماعي هو الهدف الرئيسي للعصبة، نظرا لاستمرار رغبة الدول الكبرى في الهيمنة واستخدام القوة والتوسع على حساب الدول الصغيرة .

- الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929، التي عبرت عن ضعف بنية وآليات الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية.[1]

2- منظمة هيئة الأمم المتحدة:

انتشرت فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت دور مهم من خلال دعوته وتأكيده منذ سنة 1941على ضرورة إقامة منظمة دولية عالمية لمنع الحروب وحل النزاعات سلميا، مع إحياء مبدأ الأمن الجماعي ونزع السلاح،[2] وسعى في ذلك الى جانب تشرشل وستالين من خلال عقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية، توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وكان الهدف الرئيسي هو محاولة تقوية المؤسسات التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي،[3] ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا وصلابة من السابق، على اعتبار إنشاء عدد من الأجهزة التابعة للأمم المتحدة تمكنها من أداء

[1] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص ص 30،31.

[2] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص ص 149 -151.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 315.

مهامها بشكل أقوى من عصبة الأمم، خاصة بإنشاء مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر جهاز تنفيذي مهم جدا يمكن الهيئة من التجسيد العملي لمبادئها وأهدافها.

وعرف نظام الأمم المتحدة تطورا ونموا مهما في الأدوات والمؤسسات الناشئة لمساعدته في آداء مهامه، فاضافة الى أجهزته الرئيسية (منظمة التجارة العالمية، مجموعة البنك الدولي، مؤسسات بروتون وودز، صندوق النقد الدولي)، هناك أيضا 13 مؤسسة متخصصة و12 صندوقا وبرنامجا و5 لجان إقليمية، و20 دائرة ومكتبا تابع للأمانة العامة، وكذا أكثر من 20 هيئة فرعية ولجنة تقييم،[1] وهي في مجملها تقوم على ميزانية سنوية تقدر ب 2.5 مليار دولار وتساهم بشكل كبير في نجاح دور الأمم المتحدة في مهامها، ومنه في تقوية التنظيم الدولي الراهن.3

***** نظام الأمم المتحدة *****

النظام المركزي	الصناديق والبرامج	الوكالات المتخصصة
مجلس الأمن الدولي	(تخضع لاشرف الأمم المتحدة- ميزانيتها تطوعية)	(مؤسسات دولة مستقلة عن الأمم المتحدة)
مجلس الوصاية	برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)	منظمة الأغذية الزراعية (FAO)
المجلس الاقتصادي والاج	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	منظمة الصحة العالمية (WHO)
الجمعية العامة	برنامج الغذاء العالمي (WFP)	منظمة العمل الدولية (ILO)

[1] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

الأمانة العامة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)	منظمة الأمم المتحدة للتر والعلوم والثق (UNESCO)
محكمة العدل الدولية	صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان (UNFPA)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (هناك صناديق وبرامج ووكالات أخرى)

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص 556.

- **التأسيس:**

  - مؤتمر دومبرتون اوكس سنة 1944..... حدد الاقتراحات المبدئية الخاصة بتأسيس هيئة الأمم المتحدة.
  - مؤتمر يالطا 1945 ..... تم الاتفاق فيه على نظام التصويت في مجلس الأمن.
  - مؤتمر سان فرنسيسكو 25 افريل 1945 الاتفاق على قانون محكمة العدل الدولية ووضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة وتم التصويت عليها في 26 جوان 1945 .
  - أصبح الميثاق ساري المفعول ابتداء من 24 أكتوبر 1945 بعد إيداع وثائق التصديق من طرف أعضاء مجلس الأمن الدائمين وأغلبية الدول ا أخرى الأعضاء .

- **هيكلة الأمم المتحدة:**

- **الجمعية العامة**: وهي الجهاز الرئيسي للمداولة وحددت المادة 9 تشكيلها ونظام عملها، يتساوى فيها وزن الدول وتمثيلها، وتتكون من سبعة لجان (الشؤون السياسية، الخاصة، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والإنسانية، الوصاية والحكم الذاتي، الإدارية والميزانية، القانونية)، تجتمع مرة كل سنة وقد تجتمع استثنائيا (م20) .[1]

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**: يتألف من 54 عضو تنتخبهم الجمعية لمدة 3 سنوات مع تجديد 18 عضو كل سنة ولكل عضو صوت واحد (من م 61 الى 72)، يقوم بتنسيق الجهود الاق والاج للهيئة وللمنظمات المتخصصة.[2] ويقدم التوصيات لحل مشاكل التنمية والتجارة الدولية والتصنيع والثروات الطبيعية وحماية حقوق الإنسان ووضع المرأة والسكان والصحة والثقافة ...

- **مجلس الأمن الدولي**: هو الجهاز التنفيذي المكلف أساسا بحماية السلام والأمن الدولي(م23) يتألف من 15 عضوا،[3] 5 دائمون (روسيا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، الصين) و10 غير دائمين تنتخبهم الجمعية لمدة سنتين على اعتبارين:

01/ مدى المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي.

02/ التوزيع الجغرافي.

---

[1] محمد طه بدوي وآخرون، مرجع سابق، ص 349.

[2] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 114.

[3] Paul Wilkinson, **International Relations A Very Short Introduction**, first p, New York : Oxford University Press, 2007, P 90.

أهم مهامه حفظ السلم والأمن، وهو اختصاصه الأساسي حسب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة،[1] ويتكفل بالتحقيق في النزاعات والتهديدات، اتخاذ الإجراءات العسكرية ضد المعتدي، إصدار توصيات تسوية النزاعات سلميا، قبول أو رفض العضوية في الهيئة، تعيين الكاتب العام للهيئة واقتراح قضاة المحكمة.[2]

- **محكمة العدل الدولية**: هي الهيئة القضائية الأساسية للأمم المتحدة وقانونها نابع من ميثاقها، تتألف من 15 قاضيا ينتخبون من طرف الجمعية العامة ومجلس الأمن.[3] ولها مهمة استشارية في المسائل القانونية التي تعرضها عليها الجمعية العامة أو المجلس (مثل الشخصية القانونية للمنظمات الدولية)، ومهمة قضائية لحل النزاعات بين الدول وفي المعاهدات.

- **الأمانة العامة**: وهي إدارة دولية تعمل تحت سلطة الأمين العام، تقوم بتنفيذ البرامج والسياسات التي تضعها الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وتقدم الخدمات للأجهزة الأخرى في الهيئة، وتعمل على تنظيم المؤتمرات الدولية وإجراء الدراسات في مختلف المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والطبيعة .

---

[1] نور الدين حتحوت، "مجلس الأمن: الأدوار الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 01، أكتوبر 2017، ص 289.

[2] عتيقة بن يحي، "إشكالية مبدأ التدخل الإنساني وتطور الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن الدولي منذ 1990: السودان- فلسطين أنموذجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018، ص ص 81-95.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 115.

- **مجلس الوصاية**: انشأ من أجل الإشراف الدولي على 11 إقليما مشمولا بالوصاية، بهدف إعداد هذه الأقاليم لمشاريع الحكم الذاتي أو الاستقلال والتي تحققت مع حلول عام 1994وبالتالي انتهت مهمته التي أنشأ من أجلها.

- **أهداف الأمم المتحدة:**

تمثلت الأهداف الأساسية للأمم المتحدة فيما يلي:[1]

- حفظ الأمن والسلم الدوليين: ولضمان ذلك يجب اتخاذ إجراءات جماعية وفعالة لمنع كل ما يهدد السلام، من خلال اتخاذ كل التدابير الفعالة لمنع أسباب النزاع والتوتر ومنع العدوان، وإحداث ذلك بالطرق السلمية وبما ينسجم مع قواعد العدالة والقانون الدوليين، وتسوية أو موائمة النزاعات أو الحالات التي تِؤدي الى إنتهاك السلام.

- تطوير وتنمية علاقات الصداقة بين الدول: من خلال تنمية العلاقات الودية والاحترام والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصير ها، واتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى لتعزيز السلام الدولي.

- تحقيق التعاون الدولي: بدعم علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون أي اعتبار للعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

- تنسيق الغايات المشتركة بين الدول وجهودها وأنشطتها وتوجيهها نحو المصالح المشتركة.

[1] ميثاق الأمم المتحدة، متوفر على الرابط http://www.un.org/aboutun/charter

- والأهم من كل ذلك منح حق تقرير المصير لجميع الشعوب، ولها بمقتضى ذلك الحق في تحديد مركزها السياسي والسعي نحو تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

- **مبادئ الأمم المتحدة:**

تتمثل أهم مبادئ الأمم المتحدة فيما يلي :[2]

- حل المنازعات بالطرق السلمية حددت (م 33) أساليبها (المفاوضات الوساطة التحكيم التسوية ق).

- تحريم استخدام القوة (م 2 ف 4) يمنع على الدول استخدام القوة أو التهديد بها إلا للدفاع الشرعي،

وسلطة الهيئة في اتخاذ تدابير عقابية ضد الدول في حالة وقوع عدوان او تهديد السلم.

- المساواة في السيادة (م 2 ف 1) بين جميع أعضائها، وأن الهيئة ليست سلطة فوق الدول وإنما مجرد تنظيم قائم على التعاون الاختياري.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية (م 2 ف 7) ليس للهيئة حق التدخل في مسائل الدولة الداخلية.

- مساعدة الأمم المتحدة في مهامها وأعمالها (م 2 ف 5) على الدول مسؤولية مساعدة الهيئة وفق الميثاق والامتناع عن مساعدة كل دولة تتخذ الهيئة ضدها قرارات عقابية (تفاعل الدول مع نشاط الهيئة).

---

[1] إيناس محمد البهجي، **الشرعية الدولية في المواثيق والقوانين الدولية**، ط1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص 306.

[2] محمد طه بدوي وآخرون، مرجع سابق، ص 346.

- مراعاة الدول غير الأعضاء لمبادئ الهيئة (م 2 ف 6) وفق مقتضيات تحقيق السلم والأمن الدوليين.
- تنفيذ التزامات الميثاق بحسن النية.

- **عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة:**

هي المهمة الأساسية للمنظمة تقودها إدارة عمليات حفظ السلام بالمنظمة، تعمل من أجل تهيئة الظروف لإحلال سلام دائم في بلد مزقه الصراع، وبلغت ميزانية عمليات حفظ السلام سنة 2013 سبعة (07) مليار دولار،[1] وتتألف كل عملية حفظ السلام من أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين يعملون من أجل تقديم الدعم السياسي والأمني والدعم المبكر لبناء السلام، وبدأت هذه المهام فعليا سنة 1948 عندما أنشأت هيئة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين تجاوز عددها اليوم 64 عملية حول العالم ونجحت في العديد منها رغم الظروف الصعبة نتيجة حدة الصراعات ومن أهمها: كمبوديا، الصومال، يوغسلافيا (سابقا)، أنغولا، هايتي وغيرها.[2]

كان لهيئة الأمم المتحدة دور مهم في نشأة عدد كبير من المنظمات المتخصصة والتي كان لها دور واضح ومهم في تجسيد التنظيم الدولي القائم، ومن أهمها:[3]

- منظمة الصحة العالمية 1948.

[1] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص 45.

[2] Richard Price, Mark Zacher, **The United Nations and Global Security**, First p, New York : Palgrave Macmillan Tm, 2004, P 141.

[3] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

- المنظمة الإستثمارية البحرية لما بين الدول 1958.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1956.
- المنظمة الدولية للعمل.
- اتحاد البريد العالمي 1965.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 1977.

- **نجاحات منظمة الأمم المتحدة:**

اتسمت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الحكومة العالمية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة، بمستوى كبير من التنظيم الدولي والترابط والتعاون الدولي من خلال الانتشار الكبير للمنظمات الدولية، وكثافة الاتصال بين الدول فقد انبثقت ممارسات سلمية جديدة،[1] كما تقوى القانون الدولي الذي شهد زخما كبيرا بفضل هيئة الأمم المتحدة والأجهزة والوكالات التابعة لها، وكذا بفضل المنظمات الدولية الأخرى العالمية والاقليمية، ومن اهم نجاحات الأمم المتحدة ما يلي:

- تقوية دور مجلس الأمن كجهاز تنفيذي أساسي للمنظمة، فقد أصبحت لديه سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول، وتمكينه من أدوات عسكرية (قوات حفظ السلام، قوات الأمن الجماعي).

- الحفاظ على مستوى من السلم والأمن الدوليين من خلال منع قيام حروب كبرى (حرب عالمية ثالثة) فمنذ تأسيسها نشرت قواتها لحفظ السلام في أكثر من 42 دولة.

[1] غيوم ديفان، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

- النجاح في مجالات متعددة أخرى بواسطة الوكالات المتخصصة التي ساهمت بشكل واضح في دعم التنمية الاقتصادية في العالم المتخلف وتعزيز الصحة العالمية، وتوفير الرعاية خلال الأزمات وحماية البيئة ... .

- المصادقة على منح الاستقلال للبلدان المستعمرة في ديسمبر 1960 بأغلبية 90 صوت .

- وافق المجس على إرسال قوات لحماية الاستقلال في كوريا الجنوبية 1950.

- الموافقة على إرسال قوات لحفظ السلام في الكونغو 1960.

- إرسال قوات لحفظ السلام في قبرص 1964.

- إرسال قوات دولية لإعادة السلام جنوب لبنان 1978.

- الإشراف على استخدام القوة ضد العراق وإخراج جيشه من الكويت 1991.

- إنهاء الصراع في يوغسلافيا في بداية التسعينات بعد حدوث عمليات إبادة جماعية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان 1992/ 1995، والإشراف على وقف إطلاق النار بين الكروات والصرب 1992 .

- وقف إطلاق النار في الحرب الأهلية في أنغولا سنة 1995.

- والإشراف على الانتخابات الديمقراطية في أكثر من 45 بلد وهو ما عزز الحكم الديمقراطي ووطد حكم القانون والشرعية.

- الإحالة من خلال إنشاء محاكم خاصة لمجرمي الحرب (يوغسلافيا 1993/ 2001، روندا 1994/ 1999).[1]

- **إخفاقات منظمة الأمم المتحدة:**

إخفاقات منظمة الأمم المتحدة كثيرة حسب منتقديها ومن أهمها:

- أصبحت غير قادرة على القيام بالدور الذي كان مرسوما لها حين تأسست، وهذا ما جعل مصداقيتها تتهاوى، وفي هذا الاطار يقول الخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة أوزوالدو ريفيرو: "اليوم الأمم المتحدة فقدت مصداقيتها وأصبحت عاجزة عمليا عن احتواء عملية سلب الأمم المتحدة التي بدأت تتهاوى في قتال محلي مرير".[2]

- عدم القدرة على تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء يتضح في التصويت بالاعتراض على قرارات المجلس لخمس قوى عظمى (حق النقض للو.م.أ، الصين، فرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي) فخلال مرحلة الحرب الباردة أصيب المجلس بشلل فعلي في نشاطه نتيجة الانقسامات الايديولوجية.

- الفشل في نزع ا أسلحة التقليدية ومنع امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل ووضع آليات عملية لمنع سباق التسلح (وقف التجارب النووية وتطوير الترسانة النووية / كوريا الشمالة، ايران).

- الفشل في منع الحروب والصراعات الدولية مثل الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب، بل ساهمت في الكثير من الأحيان بتشريع الحرب

[1] عبد السلام قريقة، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا (دراسة حالة دارفور)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013، ص 53.

[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 117.

والتغطية على سياسات الولايات المتحدة في انتهاك سيادة الدول، حيث منذ نشأتها سنة 1945 الى 1976 فقط نشبت مئة وعشرون (120) حربا في 71 دولة حول العالم،[1] ولم يتمكن العالم من العيش في سلام كما كانت تهدف المنظمة.

- عدم القدرة على تكوين جيش دولي قوي وفعال يمكنها من ردع اعتداءات الدول على الشرعية الدولية .

- نسبة الفساد كبيرة جدا داخل أروقة الأمم المتحدة خاصة ما تعلق بالفساد المالي، فمثلا برنامج النفط مقابل الغذاء بين الأمم المتحدة والعراق هو من أكبر الأمثلة عن الفساد المستشري في هذه المنظمة.[2]

- الفشل في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس خاصة ضد إسرائيل منذ سنة 1967 (قرار الانسحاب، عودة اللاجئين، وقف الاستيطان ...) والفشل في وقف الاعتداءات غير الإنسانية على الفلسطينيين.

- عدم التدخل في العديد من عمليات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان (ميانمار، اثيوبيا اريتيريا).

- ضعف المنظومة القضائية للمنظمة، فالمحكمة الدولية ترفض الدول رفع الدعاوي أمامها، في ظل غياب محاكم دولية دائمة أخرى، وغياب قواعد قانونية تفرض على الدول الالتزام باللجوء الى الحل القضائي.

- فشلت المنظمة في تحقيق معظم أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأمن والحرية التنمية والازدهار حقوق الإنسان وكرامة البشر .

[1] نفس المرجع، ص 117.

[2] نفس المرجع، ص 118

- الفشل في منع التدخلات العسكرية التي نفذنها القوى الكبرى ضد دول صغيرة مثل تدخل الاتحاد السوفياتي ضد المجر 1956، العدوان الثلاثي على مصر 1956، اعتداء الصين على فيتنام 1979، اعتداء الو.م.أ ضد كوبا 1961، وفيتنام 1962، والعراق 2003، الاعتداء الإسرائيلي على لبنان 1978 و2006 .... .

- الفشل في إحالة مجرمي الحرب على محاكم دولية خاصة شارون (مجازر صبرا وشتيلا) بوش (الحرب على العراق) الأسد (استخدام أسلحة محظورة دوليا ضد المدنيين).

- الفشل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية في بورما، إثيوبيا، اريتريا ... .

- تدخل مجلس الأمن بالوكالة وليس بقوات تابعة له مثل التدخل في الصومال سنة 1992 بواسطة الجيش الأمريكي، والتدخل في ليبيا من خلال الجيش الفرنسي.

- تحقيق التنظيم الدولي يتطلب التدخل في مناطق النزاع لبناء الأمن وإقامة أنظمة سياسية مستقرة (ديمقراطية)، غير أن العديد من التدخلات عملت العكس فقد أصبحت أكثر اضطرابا وهشاشة مثل افغانستان والصومال والسودان وليبيا والعراق وغيرها.

- تعارض نشاط مجلس الأمن مع مبدأ عدم التدخل في سيادة الدول لأن معظم تهديدات الأمن الدولي اليوم مصدرها محلي داخل الدول وليس في السياسة الدولية.

- فشل الهيئة نابع من غياب الإرادة لدى الدول الأعضاء في المساهمة في إنجاحها، فالأمم المتحدة ليس فاعلا قائما بذاته في النظام الدولي، بل هي في الأصل منتدى حكومي دولي، تقيده على الدوام خلافات ونزاعات بين الدول داخل مجلس الأمن والجمعية العامة، وبالتالي فإرادة الدول الصادقة هي أساس نجاح الأمم المتحدة.

- **مقترحات إصلاح نظام الأمم المتحدة:**

- توسيع دائرة عضوية ا أعضاء الدائمين لتضم دول جديدة على غرار ألمانيا واليابان والهند والبرازيل.

- التنازل عن حق النقض الذي اقترحه توني بلير حيث اعتبره وسيلة أساسية لتعزيز فاعلية الإصلاحات.

- يعتقد بطرس غالي مشروع إصلاح الأمم المتحدة من خلال أربع عناصر أساسية هي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام.[1]

- تعزيز دور الوكالات المتخصصة التابعة لنظام الأمم المتحدة نظرا لنجاحها الكبير في مجالات مختلفة تعزز السلم والأمن والتعاون بين الأمم والشعوب، ويكون دعمها خاصة في الجانب المالي من طرف الدول.

- تعزيز القدرات العسكرية لمجلس الأمن فقد تأكد عمليا ضعفها من خلال اختطاف بعض عناصرها في البوسنة وعجزها عن السيطرة على مناطق النزاع في الصومال نتيجة تغير شكل الصراعات من صراعات واضحة بين الدول الى

[1] صابرين عبد الرحمان القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى 11 أيلول 2001 ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007"، رسالة ماجستير في الدراسات العليا جامعة بيرزيت – فلسطين، 2008، ص ص 78، 79.

صراعات معقدة داخل الدول على غرار الصراعات في رواندا ويوغسلافيا وأنجولا وبوروندي التي تكبدت فيها القوات الأممية خسائر فادحة.

- طرح كوفي عنان مبادرة لإصلاح دور الأمم المتحدة من خلال ضرورة معالجة التهديدات والأخطار المهددة للأمن والاستقرار الدولي، وعلى رأسها مشكلة الارهاب والفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي والجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل.[1]

[1] نفس المرجع، ص 82.

المنظمات الدولية المتخصصة

1- مفهوم المنظمات الدولية المتخصصة :

هي هيئات ووحدات قانونية دولية تنشأ بمقتضى اتفاق بين حكومات الدول، ويقتصر نشاطها على وجه محدد من أوجه الحياة الدولية المعاصرة، نشاطاتها تتعدد وتتفرع في أوجه التفاعلات الدولية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإنسانية، وحققت المنظمات الدولية ازدهارا وانتشارا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يوجد على الساحة الدولية الآن أكثر من 300 منظمة دولية حكومية، وأزيد من 3000 منظمة غير حكومية، تشكل شبكة اتصال دولية كثيفة إلى جانب شبكة الاتصالات الدبلوماسية الرسمية الثنائية بين الدول، وهي تساهم اليوم بشكل كبير في التنظيم الدولي المعاصر، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها،[1] وقد تأخذ البعد العالمي كما قد تأخذ بعدا إقليميا، ولهذه المنظمات والوكالات المتخصصة علاقة قوية بهيئة الأمم المتحدة حيث لا تتعارض مع مبادئها وأهدافها، وتتكامل في مهامها ووظائفها لتحقيق أهداف مشتركة بوسائل متعددة على مستويات مختلفة، فتربطها بها علاقة تنسيق وتكامل في الجهود من أجل تحقيق التنظيم الدولي وليس تبعية وخضوع لها.

وفي هذا الإطار لعبت المؤسسات الاقتصادية الدولية دور مهم جدا في التنظيم الدولي المعاصر، وقد اعتبر جيمس مورقان المراسل الاقتصادي لشبكة بي بي سي أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات ومجموعة الدول الصناعية السبع، وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي تعمل لصالح الشركات

[1] محمد مختار دريدي، مرجع سابق، ص 259.

الاقتصادية الكبرى العابرة للقوميات، صارت بمثابة الحكومة التي تسير العالم فعليا.[1]

هناك منظمات دولية تضم مجموعة محددة من الدول ولا تسمح لدول جديدة بالانضمام إليها إلا إذا توافرت فيها شروط محددة، والتي قد تتمثل في التجاور الجغرافي، أو الاشتراك في المصالح أو وحدتها، أو التشابه في التركيب الاجتماعي والسياسي،[2] فالعضوية في المنظمات الدولية غالبا ما تكون مقيدة بشروط ومعطيات ضرورية، أو مقومات أساسية تساعدها على النجاح والتقدم في أهدافها، وتجعلها تحس بروابط وثيقة تجمعها وتقوي تماسكها.

2- خصائص المنظمات الدولية المتخصصة :

للمنظمات الدولية المتخصصة العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات الدولية وأهمها:

- لهذه المنظمات اختصاصات واسعة في مجالات متعددة (اقتصاد، ثقافة، تعليم، صحة، بيئة، ...) باستثناء الشؤون السياسية، وغالبا تضم عددا كبيرا من الدول يجعلها تعمل على نطاق عالمي.
- يتم إنشائها بمقتضى اتفاقية بين الدول (إذا كانت بدون اتفاق دولي تصبح منظمة غير حكومية) .

---

[1] نعوم تشومسكي، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 263.

[2] معمر بوزناده، **المنظمات الدولية ونظام الأمن الجماعي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 33.

- لا تمتلك صلاحيات الفرض على الدول، فصلاحياتها تنتهي عند إصدار التوصيات والاقتراحات التي يتوقف تنفيذها على رغبات الدول الأعضاء.

- يتم الوصل بينها وبين هيئة الأمم المتحدة بمقتضى اتفاقيات الوصل التي تبرم من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للهيئة ثم توافق عليها الجمعية العامة (م 63 ف 1)، ويترتب عنها تبادل الممثلين وتبادل المعلومات وتقديم الاقتراحات (دون حق التصويت)، وتقدم الأمم المتحدة توصيات لتنسيق وتوجيه جهود ونشاطات المنظمات المتخصصة، إما المنظمات المتخصصة فتلتزم بتقديم المساعدات لمجلس الأمن وتقديم تقارير دورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

- عدد كبير من هذه المنظمات تأخذ طابع غير حكومي وتنشط في مجالات حقوق الإنسان وتقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، ومن أشهر هذه المنظمات منظمة الصليب الأحمر الدولي وأطباء بلا حدود وأوكسفام وصندوق إنقاذ الطفولة وغيرها.[1]

3- نماذج عن المنظمات الدولية المتخصصة :

منظمة التجارة العالمية:

أنشأت سنة 1994 بموجب معاهدة مراكش، لكنها تعود الى تطور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) التي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتم إنشاء المنظمة تماشيا مع التطور الكبير للتجارة الدولية وضرورة إقامة

[1] بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية**، ترجمة: لبنى عاد تركي، ط 1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 73.

هذه المنظمة لتنظيم شؤون التجارة الدولية التي أصبحت كثيفة ومعقدة ومعرضة للأزمات العالمية،[1] تمتد عضوية المنظمة اليوم الى حوالي مئة وستون دولة، مهمتها الأساسية هي العمل على انسياب التجارة العالمية بين البلدان بأكبر قدر من السلاسة وضمان حرية التجارة من القيود والعراقيل التي قد تفرضها الدول، فهي تضمن للمستهلك عبر العالم وصول المنتجات المختلفة حسب رغباته من المنتجين باستمرار، وضمان ديمومة انفتاح الأسواق الخارجية للمنتجين والمصدرين للسلع الى الخارج، ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية، ووضع آليات بين الدول الأعضاء لفض النزاعات التجارية وعدم تأثيرها على التجارة الدولية أو تحولها الى نزاعات سياسية أو عسكرية.[2] كما تعمل المنظمة أيضا على تهيئة أوضاع ملائمة لسوق التجارة الدولية تتوافق مع المستويات المختلفة لاقتصاديات الدول، وتعمل على رفع مستوى المعيشة للشعوب ومستوى الدخل القومي للدول الأعضاء، وذلك من خلال تخفيض الحواجز الجمركية ورفع العراقيل التي تعيق التجارة الدولية وفتح الأسواق أمام المنافسة الحرة، وتشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية وتسهيل وصولها الى مصادر المواد الأولية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

[2] عبد الوهاب محمد الموسوي، **الأزمة الآسيوية – إشكالية النظام الدولي الجديد**، ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 43،44.

صندوق النقد الدولي:

وهو هيئة تابعة لمنظومة البنك الدولي تأسس على اثر اتفاقية " Bretton Woods " عام 1944 مقره واشنطن،[1] لكل دولة عضو ممثل واحد (محافظ) في جهازه الأساسي – مجلس المحافظين- يعقد اجتماعا في كل سنة، يعالج المسائل الهامة للصندوق كقبول العضوية وتعديل قيمة العملات للدول الأعضاء وغيرها، مهمته الأساسية هي تنظيم الهيكل النقدي الدولي وتشجيع التعاون في مجال تنسيق وتنظيم السياسات النقدية والمالية بين الدول، ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات أهمها:[2]

- العمل على وضع الإجراءات لتسهيل نمو وتوسع التجارة الدولية بشكل متوازن.
- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة لتعديل ميزان المدفوعات والمساعدات التقنية.
- المساعدة على رفع القيود المفروضة على العملات النقدية الأجنبية من طرف الدول لتفادي عرقلة التجارة الدولية.
- دعم نظام الدفع متعدد ا أطراف لتمكين الدول الأعضاء من عقد الصفقات النقدية فيما بينهم.

[1] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط :
https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf تاريخ زيارة الموقع: 12/ 03/ 2021 15:47.

[2] نفس المرجع.

- العمل على إقرار نظم التعامل والحفاظ على الترتيبات التي تضمن التعاون وتفادي تخفيض القيمة في عمليات التبادل لخدمة أغراض تنافسية.

المنظمة الدولية للأغذية والزراعة

أنشئت بفضل مؤتمر التغذية والزراعة لعام 1943 بالو.م.أ، صادقت عليها الدول الأعضاء في أكتوبر 1945، وبذلك تعد أول منظمة دولية تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية، مقرها روما بايطاليا ولها خمس فروع في أمريكا الشمالية والجنوبية وفي الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير البشرية من الجوع ومحاربة الفقر والمجاعة، ومن أجل تحقيق ذلك تعمل على زيادة فعالية الإنتاج الزراعي وحسن توزيع المواد الغذائية،وجمع المعلومات المتعلقة بإنتاجها وتسويقها واستهلاكها لإفادة المخططين والباحثين بها لتطويرها، والعمل على تنمية الموارد الأساسية ونقل التكنولوجيا الى المجال الزراعي في البلدان النامية والفقيرة، ومساعدتها في الحصول على رأس المال اللازم للتنمية الزراعية ومحاربة التصحر وندرة المياه وحماية الغابات وتنظيم صيد الأسماك وتحديد المشاريع الاستثمارية وصياغتها وغيرها[1].

أطلقت المنظمة برنامج واسع شاركت فيه أكثر من 200 لجنة وطنية ومنظمات حكومية بعنوان " حملة التحرر من الجوع والعمل من أجل التنمية" في عملها لتحقيق أهدافها الكبرى في محاربة الفقر والمجاعة وتنمية اقتصاديات الدول الفقيرة.

[1] مبارك علواني، " دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث"، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر، ص ص 615، 616.

منظمة الصحة العالمية:

أنشأت سنة 1947 بمدينة جنيف في سويسرا، تعمل للحفاظ على الصحة العالمية وتطوير حياة المجتمع الدولي للوصول الى وضع خالي من الأمراض والأوبئة، حيث ينص دستورها على أن التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة هو أحد الحقوق الرئيسية لكل شخص في العالم بدون تمييز، وتعمل من خلال حملات التحصين العالمية على مكافحة الأمراض الوبائية القاتلة كالملاريا والشلل والايدز والأنفلونزا ... . فالمنظمة تسعى الى التقليل من خطورة الأخطار على صحة الانسان بكل الوسائل الممكنة، وتقوم بتقديم المساعدات المادية والفنية للدول التي تعاني من الأمراض والأمراض الوبائية، وتقدم الأبحاث الطبية والاستشارات للدول في حالات الطوارئ، كما تقدم برامج ميدانية لتحسين الصحة والوقاية من الأمراض (حماية الأسرة والمجتمع والبيئة)، وتعمل بالتعاون والتنسيق مع الوكالات المتخصصة في مجالات التغذية والإسكان والعمل على تقديم المساعدات للدول النامية لمحاربة الفقر ونقص الغذاء والمياه والبطالة والوقاية من الأمراض الوبائية.[1]

نجحت المنظمة الى حد مقبول في القضاء على بعض الأمراض من خلال التعاون مع الدول في توفير التطعيم ضد أمراض عديدة، والتغلب على ارتفاع نسبة الوفيات، وتحسين الرعاية للأمومة والطفولة وتنظيم النسل، والوقاية من بعض الأمراض كالسيدا، كما تتعاون مع المنظمات غير الحكومية أيضا في العديد من المجالات المتعلقة بالصحة العالمية فقد نجحت في تطوير التحصينات ضد

[1] جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية – دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية**، ط 6، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ص 530، 531.

أمراض الدفتيريا والحصبة وشلل الأطفال وأفلونزا الطيور والخنازير، وكذا التعاون على تطوير الأبحاث العلمية حول الأمراض المستحدثة وتطوير أنظمة العلاج والوقاية.

منظمة العمل الدولية:

أنشأت سنة 1919 مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتحولت الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة سنة 1946، يبلغ عدد أعضائها الآن حوالي 185 دولة مقرها بجنيف، لها 40 مكتب جهوي في العالم تعمل على مراقبة تنفيذ قراراتها، وبعد ظهور منظمة الأمم المتحدة تم توقيع اتفاقية لربطها بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للهيئة من أجل تنسيق الجهود والتعاون في الجانب الاجتماعي المتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق العمال في العالم، من خلال ضمان وحماية الحقوق الأساسية للعمال وتوفير الشروط النموذجية لظروف العمل،[1] ومساعدة الدول لتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة وتتمثل أهم مهامها في:

- توفير مناصب العمل للرجال والنساء دون تمييز والعمل على تقليص نسبة البطالة.
- ضمان الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية لكل العمال في العالم.
- وضع آليات للحوار والتعاون بين الأطراف المهنية.
- وضع معايير العمل العالمية على شكل اتفاقات وتوصيات تدعم المنظومات القانونية لنجاح العلاقات المهنية.

[1] جعفر عبد السلام، مرجع سابق، ص 525.

- بناء منظومات قانونية تضمن حرية تكوين المنظمات العمالية وحرية الانتماء اليها والمساواة في المعاملة والفرص.

- تنظيم ساعات العمل وإنهاء استغلال أرباب العمل للعمال.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة:

أنشئت عام 1945 مقرها باريس بفرنسا، تتسع عضويتها الى 191 دولة، أنشئت من أجل تعزيز التعاون بين دول العالم في ميادين التربية والعلوم والثقافة لبناء السلام والدولي والتعايش المشترك وتحقيق المصالح المشتركة للبشرية دون تمييز . ومن أهم مهامها:

- تامين فرص التعليم للجميع ومحاربة الأمية وضمان التبادل الحر للأفكار والمعارف، وتطوير الاتصالات والإعلام.

- محاربة الاستيراد والتصدير والاتجار غير المشروع بالملكية الثقافية.

- حماية التراث الثقافي والتاريخي العالمي من التخريب والتدمير (يقدر عدد المواقع عالميا بحوالي 911) .

- حماية التراث الطبيعي وحمايته من النشاطات البشرية والتلوث والتخريب.

- تعزيز التعاون الدولي في مجال الثقافة والعلم وتحقيق المساواة في التعليم والثقافة ونشر القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات.

- الاهتمام بمسالة حماية سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب .

- محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

- محاولة تهيئة الظروف الملائمة لإطلاق حوار بين الثقافات والحضارات والشعوب على أسس القيم المشتركة والاحترام المتبادل، من أجل إنهاء الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية وتوحيد الجهود والغايات المشتركة.

منظمة حلف شمال الأطلسي وأدوارها الجديدة

أنشأت منظمة حلف شمال الأطلسي كحلف دفاعي ضد حلف وارسو وخطر انتشار الشيوعية في أوروبا الشرقية والعالم، وذلك بموجب ميثاق بروكسل في 17/ 03/ 1945، وتم التوقيع على معاهدة التحالف في أفريل 1949 لتشكل بذلك أقوى تحالف عسكري في التاريخ.[1] وضمت المنظمة ما يعرف باتحاد الدول الديمقراطية أولا(فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا)، ثم لتضم دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كندا، ايطاليا، النرويج، البرتغال، ايسلندا، وتمثلت مبادئه وأهدافه عند التأسيس في:

- الأمن والدفاع الجماعي للدول الأعضاء.
- تنمية العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء ونشر الرأسمالية.
- فض النزاعات بالطرق السلمية بعيدا عن .

الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي:

بعد نهاية الحرب الباردة قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتجديد أدوارها ومهامها وأهدافها، وخلق أجندة أمنية جديدة تساير التحولات الجديدة في النظام الدولي الجديد، فتحولت من تطبيق مفهوم الدفاع الجماعي إلى تطبيق مفهوم

[1] - Ian Shapiro, Adam Tooze, **Basic Documents in World Politics – Charrter of The North Atlantic Treaty Organization**, Yale University Press, 2018.

الأمن الجماعي، حيث انتقلت من تطبيق سياسة الدفاع عن الدول الأعضاء من الاعتداءات الخارجية على إقليمها الجغرافي إلى حماية المصالح الأمنية والاقتصادية الإستراتيجية للدول الأعضاء داخل وخارج الإقليم الجغرافي للمنظمة، فتوسع مجال تدخل الحلف إلى دول الجوار لحماية مصالح أعضائه من أي تهديد، وأصبح الطابع البراغماتي يطبع تصور الحلف.

شكلت قمة روما عام 1991 نقطة تحول مهمة في توجه الحلف نحو قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث ناقش خلال هذه القمة التهديدات الأمنية الجديدة في هذه المنطقة، خاصة الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة البشر، فهي تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الأوروبي مصدرها دول جنوب المتوسط، وتم تأكد هذا التصور الجديد في الاجتماع الوزاري ببروكسل سنة 1994 وكذا قمة واشنطن سنة 1999، فعقيدة الحلف منذ نهابة الحرب الباردة أصبحت تنطلق من تصور جديد أن الأمن الأوروبي مرتبط بالأمن في جنوب المتوسط، وبموجب ذلك أصبحت المنطقة العربية تحت مظلة الحلف الأمنية. فصارت منطقة المتوسط في ظل السياسة الجديدة للحلف امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي "أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط".[1] فسياسة الحلف الجديدة تتبنى مبدأ تعميق الحوار السياسي ودعم العمل المشترك بين القوات المسلحة للحلف ودول جنوب المتوسط، كما انتهج الحلف سياسة الانفتاح من خلال تبادل

[1] - Mustapha Benchenane , " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ? "** , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

الزيارات وفتح مراكز الحلف لتبديد المخاوف وبناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين، وهذه السياسة الأورو الأطلسية الجديدة تقوم على مجموعة من الأهداف لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في:[1]

- تعميق الحوار السياسي.
- مكافحة الإرهاب.
- إصلاح الدفاع.
- العمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت قمة براغ 2002 لتحدث تحول كبير في عقيدة ونشاط الحلف، فقد اعتبرها البعض مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث تبنى بموجبها مقاربة الحرب الوقائية القائمة على الأبعاد السياسية والجيو-استراتيجية في الحرب على الإرهاب، ولأول مرة منذ تأسيسه قام بتفعيل المادة الخامسة المتعلقة بالدفاع المشترك.[2] التي أطلق بموجبها مبادرة –**المسعى النشط**– كسياسة جديدة في حوض المتوسط، ترتبت عنها العديد من العمليات التنظيمية العسكرية الجديدة في صفوف قوات الحلف، كما ضاعفت مستوى التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات خاصة المتعلقة بالنشاطات الإرهابية.[3] إضافة إلى

[1] – كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 83.

[2] - NATO , **The North Atlantic Treaty , Washinghton** D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2019

[3] - Roberto Casaretti , " **Combating Terrorism in the Mediterranean** " at : http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2019

وضع آليات لحماية عمليات الشحن والنقل البحري، ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية من التهديدات الإرهابية المحتملة.

وفي إطار محاربة الإرهاب التي أصبحت من أولويات نشاط الحلف، قام بنشر قوات بحرية دائمة في الشرق الوسط، والأهم من كل ذلك الاستعداد لنشر نظم الإنذار المبكر المحمولة جوا (AEW-C) وهو رادار محمول جواً على الطائرات يقوم بالكشف على الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة، ويقوم أيضا بتوجيه المقاتلات والطائرات التابعة للحلف للهجوم على الأهداف، كما ضاعف الحلف من العمل والتعاون الاستخباراتي، ودعم وتجهيز الوحدات العسكرية البحرية وتوفير الدعم المباشر لمحاربة الإرهاب، وتدعم الحلف أيضا بإنشاء قوات رد سريع سنة 2006 لتحقيق نفس هذه الأهداف. وعمل الحلف باستمرار على تدعيم نفس السياسة بوسائل مختلفة، وأصبح نشاطه في السنوات الأخيرة (2010-2020) يرتكز على سياستين رئيسيتين هما:

1-**الحماية من التهديدات الإرهابية**: حيث ضاعف الحلف جهوده في مجال محاربة التهديدات الإرهابية، وجعل كل إمكانيات الحلف جاهزة ومستعدة باستمرار للتحرك ضد أي خطر إرهابي.

2-**تحقيق الأمن الطاقوي (النفط)**: من خلال حماية طرق ووسائل الإمداد بالطاقة لكل دول الحلف (خاصة الدول الكبرى)، والتدخل في حل الأزمات التي تحدث خارج أراضي الحلف ولكنها تمس بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأمنه في الطاقة (التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011).

انجازات الحلف لتحقيق الأمن والاستقرار

من أهم انجازات الحلف ما يلي:

- التدخل في الأزمة اليوغسلافية وضرب القوات الصربية وفق القرارات الأممية (713، 757، 787، 816، 781)، ومنع وصول الأسلحة الى يوغسلافيا (تنفيذ عقوبات شاملة، تفتيش السفن ...)، التعاون والتنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية من خلال عمليات المراقب البحري Maritime Monitor ثم الحارس البحري Maritime Guard من 1992 الى 1994، وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية (منع تحليق الطيران العسكري)، وكانت أول عملية في هذا الإطار للحلف، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة (إسقاط أربع طائرات صربية من طرف الطيران الأمريكي)، حيث كان هذا أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10و11 افريل 1994.[1]

- التدخل مرة ثانية ضد القوات الصربية اثر قيامها بعمليات التطهير العرقي ضد الألبان في 1998 و1999، وعدم استجابتها للقرارات الأممية، فقام الحلف على إثرها بتنفيذ عمليات عسكرية جوية ضد الهداف العسكرية الصربية في الفترة من مارس 1999 إلى جوان من نفس السنة.

[1] لخميسي شيبي، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.، ص ص 130، 131.

- تنفيذ عملية الحصاد الأساسي في مقدونيا بتاريخ 22/ 08/ 2001، من خلال إرسال قوات متكونة من 3500 جندي للمنطقة تم على إثرها نزع السلاح للفرق المتصارعة داخل الأراضي المقدونية.

كانت تدخلات الحلف داخل الأراضي الأوروبية (الإقليم الجغرافي للدول الأعضاء) ناجحة، غير أنه فشل فشلا ذريعا في التدخلات التي نفذها خارج الحدود الجغرافية لدوله الأعضاء ولعل أبرزها التدخل في أفغانستان سنة 2001،[1] والتدخل في ليبيا سنة 2011، حيث فشل في بناء الأمن في هذه المناطق بعد الإطاحة بالأنظمة السياسية التي كان يعتبرها دكتاتورية كما كان مفترضا، وأصبح الوضع الأمني فيها أكثر تعقيداً وإنتاجا للتهديدات الأمنية المختلفة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة (ليبيا)، التي تهدد الأمن الأوروبي، فقد أثبت الحلف بأنه غير قادر على إتمام المهمات التي بدأها وفشل فيها، وقد يعود ذلك حسب البعض إلى مجموعة الإرهاصات والمشاكل التي يعاني منها الحلف، وعلى رأسها ضعف إمكانيات الحلف المشتركة مقارنة بالمساهمة الأمريكية الكبيرة، والتي جعلت من نشاطه وفاعليته مرتبطة بما تقرره الولايات المتحدة، كما أن الحلف يعاني من صعوبات كبيرة في تحديد الأولويات الإستراتيجية لنشاطه، وذلك نتيجة انخفاض نسبة المخاطر المشتركة خاصة بالنسبة للدول الكبرى (باستثناء الإرهاب)، ومنه اتساع الفجوة في تحديد الأولويات التي يعمل عليها الحلف (مشكلة ترتيب الأجندة الأمنية للحلف).

[1] - Douglas Lute, Nicholas Burns, NATO at Seventy An Alliance in Crisis, Belfer Center For Science International Affairs – Harvard Kennedy School, February 2019.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

هي أكبر منظومة أمنية إقليمية تأسست سنة 1975 في مؤتمر هلسنكي،[1] تحت تسمية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ضمت 35 دولة من دول أوروبا الغربية والوسطى ودول الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك من أجل توطيد أسس السلام الأوروبي وإنهاء الانقسامات التقليدية ووضع قواعد لبناء الثقة. حيث تم تأسيسها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إنهاء الانقسامات التقليدية وتوحيد الألمانيتين ومنع نشوب الصراعات.
- منع التسلح وبناء الترسانات النووية وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد نهاية الصراع.
- توطيد السلام الأوروبي ووضع أسس بناء الثقة.

وبتاريخ 31/12/1994 حدثت تحولات نوعية في عمل هذه المنظومة الأمنية أهمها:

أ- تحول التسمية:

تحولت من تسمية **مؤتمر** الأمن والتعاون الأوروبي (Conference On Security And Coperation In Europe) الى **منظمة** الأمن والتعاون في أوروبا (Organisation For Security And Coperation In Europe).[2]

[1] محمد مختار دريدي، مرجع سابق، ص 273.

[2] محمد مختار دريدي، مرجع سابق، ص 273.

ب- توسع في العضوية:

من 35 دولة أوروبية الى 57 دولة،[1] مع الاتجاه في توسعه نحو دول جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات القوقاز.

ت- توسع في المهام والأدوار:

توسعت مهامه نحو قضايا وتهديدات أمنية جديدة (من قضايا الأمن الصلب الى الجمع بين قضايا الأمن الصلب واللين) ومن أهمها:

- مكافحة ظاهرة الارهاب والاهتمام بمختلف المسائل الأمنية في المتوسط كالهجرة غير الشرعية.
- حماية حقوق الأقليات القومية وحماية الحريات وحقوق الانسان وحرية الاعلام.
- دعم أسس الديمقراطية ومؤسساتها وحمايتها وتكريس قوة القانون.
- دعم أسس بناء الثقة والشفافية في بيع ونقل الأسلحة (تبادل الزيارات العسكرية).
- ضمان استقلالية القضاء والدعم التشريعي والحكم الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.
- محاربة الجريمة المنظمة (تجارة البشر، تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تبييض الأموال).

[1] Rustem Davletgildeev, Sergey Kostin, " organization For Security and Cooperation In Europe : Analysis of State, Prospects and Opportunities for Cooperation AgainstThe Illegal Migration and Terrorism ", The scientific Explorer Russian Helix, Vol 08 – December 2018, p4623.

- رعاية وتتبع اعمال الأجهزة الأمنية (الشرطية) وحفظ الأمن المدني.
- مكافحة معاداة السامية والتمييز ضد المسلمين وحقوق المرأة.

كما تم تدعيم المنظمة بعد مؤتمر لشبونة 1995 بإنشاء قوات أوروبية مشتركة يمكن وضعها تحت تصرف المنظمة، وهي:

01/ **قوات تدخل برية – اليورو- فور EURO-FOR** .

02/ **قوات تدخل بحرية – اليوروما – فور EUROMA –FOR** .

وتعمل المنظمة بنظام السلات الثلاث:[1]

أ- قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسلح: وهي البعد الأول الذي يركز على الدبلوماسية الوقائية، وكبح انتشار الأسلحة، واجراءات تعزيز الثقة (Confidence Building Measures) والشفافية كآلية للتوفيق بين رغبات الأطراف.

ب- قضايا التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والبيئي: وهي البعد الثاني الذي يركز على تحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي، وتشجيع الحكم الرشيد، والاقتصادات الحرة والوصاية الحمائية للبيئة، وكذا العمل على عدم تحول القضايا الاقتصادية والبيئية الى تهديدات للأمن.

ت- قضايا التعاون الانساني والثقافي: وهي البعد الثالث الذي يركز على تحقيق الأمن من خلال تعزيز احترام حقوق الانسان الأساسية، والتسامح بين

[1] أسامة مخيمر، **التعاون المتوسطي**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 1998، ص ص 97، 98.

الأعراق، وتنمية المؤسسات المدنية والسياسية، ومراقبة الانتخابات وحرية وسائل الاعلام وسيادة القانون... الخ.

أما أهم انجازات المنظمة فتتمثل فيما يلي:

- توحيد الألمانيتين واسقاط جدار برلين سنة 1989 (وهو أكبر رهان عند تأسيس المؤتمر).

- تنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو وتوطيد دعائم الاستقرار سنة 1999 وفق القرار 1244.

- تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا خاصة في مناطق الصراعات، حيث أنه من 2001 الى 2006 دمرت الدول الأطراف في المنظمة حوالي 6.4 مليون قطعة سلاح صغير، وذلك بعد الاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW).

- استخدام الدبلوماسية الوقائية لإنهاء الصراع في البوسنة، وتعليق عضوية يوغسلافيا مقابل قبول عضوية جمهورية البوسنة والهرسك.

- حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان سلميا من خلال المفاوضات سنة 2010.

- التدخل في الأزمة الأوكرانية سنة 2013، والمساهمة ميدانيا في حل الأزمة بنشر 370 مراقباً عسكرياً في منطقتي (لوهانسك ودونيتسك) لمراقبة وقف اطلاق النار وتسهيل الحوار بين الأطراف.

- توسيع الاهتمامات الأمنية الى جوار المتوسط (جنوب المتوسط) من خلال التعاون الأمني مع مجموعة من الدول كالجزائر ومصر والمغرب وتونس والأردن

واسرائيل، ومنحهم صفة شركاء. مع دعوتها لحضور اجتماعات المؤتمر المستقبلية والمشاركة فيها في كل ما يتعلق بالأمن التعاون في المنطقة، كما تقرر أن ينظم المؤتمر ندوات شرق أوسطية حول مواضيع أخرى في مجالات مختلفة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي.

- تكريس وحماية الحق في الحياة في إطار حماية الحقوق السياسية والمدنية، من خلال حظر التعذيب والمعاملات اللا إنسانية والمهينة، ومراقبة الاحتجاز التعسفي، وضمان المحاكمة العادلة.[1]

غير انه في السنوات الأخيرة قامت العديد من المنظمات الدولية المتخصصة بتوسيع نشاطاتها الى مهام ومجالات أخرى غير التي أنشئت من أجلها، وذلك نظرا لتغير المعطيات الدولية في عصر العولمة وترابط مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية والإنسانية وغيرها.

[1] Julinda Beqiraj, **Organization For Security and Co-operation in Europe**, Centre For Studies On Fenderalism, 2011, p 54.

الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية

إن التغيرات الجوهرية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة انعكست على كل مجالات الحياة الدولية المعاصرة، كتغير شكل الصراعات من صراعات دولية الى صراعات ذات طابع اجتماعي، وتغير طبيعة التهديدات الأمنية من تهديدات عسكرية الى تهديدات متنوعة ومعقدة تمس كل جوانب الحياة وتتجاوز الحدود السياسية للدول، وكل ذلك انعكس على أدوار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث توسعت مهام بعضها إلى مجالات جديدة إضافة إلى أدوارها التي أنشئت من أجلها، في حين تحولت مهام منظمات أخرى بشكل شبه كلي إلى مجالات أصبحت ذات أولوية وفرضت نفسها، فقد ظهرت قضايا ومشاكل في السياسة الدولية فرضت على الفواعل الدولية وغير الدولية ضرورة تغيير سياساتها واهتماماتها تجاهها مثل قضايا حماية الأطفال والمدنيين في الصراعات والحروب وحماية حقوق المرأة والأقليات المضطهدة (حقوق الإنسان)، كذا قضايا حماية المياه والهواء من التلوث وحماية الثروة الحيوانية والطبيعية من التخريب وحماية البيئة والمناخ، إضافة إلى قضايا الفقر والمجاعة والاضطهاد السياسي والعنف الاجتماعي وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.

1- الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- **تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية**:

تساهم المنظمات غير الحكومية في عمليات الإغاثة خلال النزاعات والصراعات، فهي تتمتع بقبول لدى الدول والحكومات والشعوب مما يسهل عملية دخولها إلى مناطق الصراعات وتقديم المساعدات الطبية والغذائية، فهي

تتمتع بالمرونة والمصداقية والفاعلية نظرا لعدم ارتباطها بالعمل السياسي، واقتصارها على البعد الإنساني، مثل **منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية وحركة مكافحة الجوع واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الإغاثة الإسلامية** وغيرها.

- **المساهمة في عمليات بناء السلام**:

لهذه المنظمات قبول كبير لدى الشعوب والحكومات مما جعلها تساهم في تطوير مشاريع وشراكات فعالة تساهم في عمليات بناء السلام في النزاعات العرقية والإثنية، كما تساهم في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية من خلال المساعدات الاجتماعية والمادية والنفسية للفئات المتضررة في هذه المجتمعات، والمساهمة في إعادة توطين اللاجئين والنازحين، وفتح ورشات عمل لإعادة المتضررين من الصراعات لحياتهم الطبيعية، مثل **منظمة التضامن الدولي ومنظمة أوكسفام ومجموعة الأبحاث والمعلومات عن السلم والأمن** وغيرها.

- **تطوير آليات الحماية الإنسانية**:

تعمل على بناء شبكات تعاونية محلية وعالمية أخرى تجمعها قيم وأهداف مشتركة مثل المنظمات غير الحكومية الأخرى والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها، وذلك من أجل توسيع مجال عملها وإرساء قواعد الأمن الإنساني وحماية الأفراد من التهديدات الأمنية الجديدة، فتتعاون في مجال تبادل المعلومات وتسهيل نشاطها وغيرها. كما تتعاون في تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق

الإنسان وتحديد الأطراف المتورطة فيها،[1] وكذا تقييم التكاليف الإنسانية الناتجة عن عمليات الانتهاكات والتخريب، **كمنظمة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمة لومار لحماية اللاجئين وشبكة أنديميديا للمعلومات** .

- **المساهمة في البناء المؤسساتي**:

تساهم أيضا في إعادة بناء المؤسسات في الدول التي تنتهي منها النزاعات، فتقدم مساعدات تتمثل في الإرشادات المدنية والنصائح المتعلقة بأحكام وقوانين الانتخابات، والبرامج التعليمية والتوعوية، والمساهمة في مراقبة الانتخابات وإنجاحها وحتى المصالحة الداخلية بين القوى المجتمعية في الصراع الاثني أو السياسي وغيرها من المساعدات التي تساهم في بناء مؤسسات صلبة للدول الناشئة أو التي تخرج من النزاعات، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي في الوطن الواحد (خاصة دور المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الديني) مثل **اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** وغيرها .

- **المساهمة في التنمية بالدول الضعيفة**:

تساهم أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية بالدول النامية فتقدم مساعدات في المجال التعليمي والغذائي والاقتصادي والزراعي وغيرها من مجالات التنمية الشاملة، ومن بين تلك المنظمات **الوكالة العالمية للتنمية**

[1] ابراهيم وسام نعمت، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 05، 2009، ص 290.

والمساعدات الإنسانية وكالة المساعدة في التعاون التقني والتنمية الصندوق العالمي للطبيعة وغيرها.

2- الأدوار الجديدة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة:

بفعل النهضة الصناعية وكثافة النشاط الصناعي والتقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة، أضحت البيئة تعاني من مشاكل معقدة بأنواع من التلوث والتخريب واستنفاذ طاقتها والإخلال بتوازنها الطبيعي من خلال الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية ونفايات المصانع،[1] ولذلك أصبحت قضايا البيئة من أهم اهتمامات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث جاء في إعلان ستوكهولم 1972 " على الدول أن تكفل قيام المنظمات الدولية بدور المنسق وفعال ونشيط من أجل حماية البيئة وتحسينها"، وتضاعف دورها بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ساهمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة من خلال عدة أدوار قامت بها أهمها:

- المساهمة في تعزيز الحماية القانونية للبيئة من خلال دعم قوانين البيئة والتشجيع على الالتزام بها، والعمل على ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية لدى الدول وربط جهود تحسين البيئة بالتنمية فهي شرط نجاح التنمية حيث اعتبرت نفسها طرف أساسي في التنمية المستدامة للبيئة، والمساهمة في إنشاء أجهزة تتكفل

[1] قويدر شعشوع، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013/ 2014، ص 81.

بمتابعة تنفيذ قوانين البيئة مثل إنشاء برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الذي يعمل على دعم التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة وتقييم اثر السياسات الوطنية والدولية البيئية.

- إجراء الدراسات والأبحاث وإصدار المعايير اللازمة والمناسبة لحماية البيئة، ثم إصدار التوصيات والقرارات واللوائح للعمل على تنفيذ نتائج دراسات حماية البيئة.

- المساهمة في تجسيد التنوع البيئي، وذلك من خلال البحث عن ظروف الزراعة والاستقرار في السوق العالمية للمنتجات الزراعية ودراسة مصادر المياه والتربة، والعمل على رفع مستوى سكان الريف وتزويدهم بالخبراء والإحصائيات، ومواجهة ظاهرة التصحر والحفاظ على الغابات، وفي هذا المجال تعتبر **منظمة الأغذية الزراعية** أهم منظمة دولية ساهمت في هذا المجال، الى جانب **منظمة السلام الأخضر** غير الحكومية.

- حماية الموارد والثروات البيئية واستعمالها عقلانيا، وساهمت في ذلك **المنظمة العالمية للتجارة** بشكل مهم حيث عملت على حماية صحة الإنسان والحيوان والنباتات والموارد غير المتجددة (م 20)، وذلك عن طريق السماح للدول بفرض الرسوم الجمركية كاستثناء من أجل حماية البيئة، كما أدرجت في نصها التأسيسي أن التنمية المستدامة مرتبطة بالحفاظ على البيئة.

- المساهمة في تشكيل الوعي البيئي على مستوى الهيئات الدولية للتنمية المستدامة خاصة من طرف بعض المنظمات غير الحكومية على غرار **الصندوق الدولي للطبيعة ومنظمة الطاقة الزرقاء**.

- مراقبة الدول على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، حيث تتابع مثلا **شبكة عمل المناخ** (RAC) عن قرب تنفيذ اتفاقيات بروتوكول طوكيو (كيوتو 2009) حول التغير المناخي وتقديم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري.

3- الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) :

تأسست هذه المنظمة في إطار الحرب الباردة كحلف دفاعي ضد المد الشيوعي وضد حلف وارسو، وذلك وفق ميثاق بروكسل 17/ 03/ 1945،[1] وضم ما يعرف باتحاد الدول الديمقراطية (فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا) ثم توسع لدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كندا، ايطاليا، النرويج، البرتغال، أيسلندا، وتمثلت مبادئه وأهدافه آنذاك في الأمن والدفاع الجماعي للدول الأعضاء، وتنمية العلاقات السلمية وفض النزاعات بالطرق السلمية.

أما بعد نهاية الحرب الباردة فقد قام الحلف **بتكييف وتجديد** أدواره وأهدافه، وخلق **أجندة أمنية جديدة**، حيث تحول من تطبيق مفهوم **الدفاع الجماعي** الى تطبيق مفهوم **الأمن الجماعي**، فانتقل من الدفاع عن الدول الأعضاء من الاعتداءات الخارجية الى حماية **المصالح** الأمنية والاقتصادية الإستراتيجية للدول الأعضاء داخل وخارج الإقليم الجغرافي للمنظمة، فتوسع مجال تدخله الى دول الجوار لحماية مصالح أعضائه، وأصبح الطابع **البراغماتي** يطبع تصور الحلف ومهامه.

[1] Ian Shapiro, Adam Tooze, **Basic Documents in World Politics – Charrter of The North Atlantic Treaty Organization**, Yale University Press, 2018.

بعد قمة قادة الحلف في روما 1991 توجه اهتمامه نحو الأمن في المتوسط، حيث ناقش مختلف التهديدات الأمنية المعقدة التي تصب في إطار الأمن الناعم (كالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة البشر) على أساس أنها قادمة من الجنوب، ثم أكد ذلك في الاجتماع الوزاري ببروكسل 1994 وقمة واشنطن 1999، حيث اعتبر أن أمن الحلف والأمن الأوروبي عموما مرتبط بالأمن في جنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، ومنه أصبحت المنطقة العربية **تحت مظلة الحلف الأمنية** (في المجال السياسي والعسكري للحلف). فصارت منطقة المتوسط في ظل السياسة الجديدة للحلف امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي **"أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط"**.[1] لذلك قام الحلف بتعميق الحوار السياسي ودعم العمل المشترك بين القوات المسلحة للحلف ودول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف لتبديد المخاوف وبناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين، مثل كلية الحلف في روما وقواعد (أوبرمارغير) بألمانيا و(ستارارغير) بالنرويج، وهذه السياسة الأطلسية تقوم على مجموعة من الأهداف لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في تعميق الحوار السياسي، مكافحة

[1] Mustapha Benchenane , " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ? "** , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

الإرهاب، إصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف.[1]

أما قمة براغ سنة 2002 والتي جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد شكلت مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث تبنى بموجبها **مقاربة الحرب الوقائية** القائمة على الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية في الحرب على الإرهاب، وقام بتفعيل **المادة الخامسة** المتعلقة **بالدفاع المشترك**.[2] وأطلق الحلف في إطارها مبادرة – **المسعى النشط**– كسياسة جديدة في حوض المتوسط، تجسدت من خلال العديد من العمليات، خاصة **التعاون المكثف في مجال الاستخبارات**، وحماية عمليات الشحن والنقل البحري، ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية من التهديدات الإرهابية المحتملة،[3] ونشر قوات بحرية دائمة في الشرق الأوسط، والأهم من كل ذلك الاستعداد لنشر **نظم الإنذار المبكر المحمولة جوا** AEW-C (وهو رادار محمول جواً على الطائرات يقوم بالكشف على الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة، ويقوم أيضا بتوجيه المقاتلات والطائرات التابعة للحلف للهجوم على الأهداف)، كما ضاعف الحلف من العمل والتعاون الاستخباراتي، ودعم

[1] كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 83.

[2] NATO , **The North Atlantic Treaty , Washinghton** D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/10/2020

[3] Roberto Casaretti , " **Combating Terrorism in the Mediterranean** " , at:http://www.nato.int/docu/review/2006,combatinyterrorivs/ant.html26/10/2020

وتجهيز الوحدات العسكرية البحرية وتوفير الدعم المباشر لمحاربة الإرهاب، وتدعم الحلف أيضا بإنشاء قوات رد سريع سنة 2006 لتحقيق نفس هذه الأهداف.

واستمر الحلف في تدعيم نفس السياسة بوسائل مختلفة، حيث أصبح نشاطه في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2010 يكاد ينحصر في اتجاهين:

1-**أمن ضد التهديدات الإرهابية**: فقد واصل الحلف جهوده في تطوير التعاون في مكافحة الإرهاب، وجعل كل إمكانيات الحلف جاهزة ومستعدة للتحرك ضد أي تهديد إرهابي.

2-**أمن الطاقة (النفط)**: حماية طرق ووسائل الإمداد بالطاقة لكل دول الحلف (خاصة الدول الكبرى)، والتدخل في حل الأزمات التي تحدث خارج أراضي الحلف ولكنها تمس بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأمنه في الطاقة، وخير دليل على ذلك التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011.

أهم المهمات التي تدخل فيها الحلف:

- ضرب القوات الصربية وفق القرارات الأممية (713، 757، 787، 816، 781)، ومنع وصول الأسلحة إلى يوغسلافيا (تنفيذ عقوبات شاملة، تفتيش السفن ...)، التعاون والتنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية من خلال عمليات المراقب البحري Maritime Monitor ثم الحارس البحري Maritime Guard من 1992 الى 1994،[1]

[1] لخميسي شبيي، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.، ص ص 130، 131.

- توسيع الاهتمامات الأمنية لمناطق الجوار الأوربي خاصة منطقة المتوسط (جنوب المتوسط) من خلال التعاون الأمني والسياسي مع مجموعة من الدول كالجزائر ومصر والمغرب وتونس الأردن وإسرائيل، ومنحهم صفة شركاء. مع دعوتها لحضور اجتماعات المؤتمر المستقبلية والمشاركة فيها في كل ما يتعلق بالأمن التعاون في المنطقة، كما تقرر أن ينظم المؤتمر ندوات شرق أوسطية حول مواضيع أخرى في مجالات مختلفة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي.[1]

- وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية (منع تحليق الطيران العسكري) وكانت أول عملية في هذا الإطار للحلف، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة (إسقاط أربع طائرات صربية من طرف الطيران الأمريكي)، حيث كان هذا أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10و11 افريل 1994.

- ضرب القوات الصربية من جديد اثر قيامها بعمليات التطهير العرقي ضد الألبان في 1998 و1999، وعدم استجابتها للقرارات الأممية، فقام الحلف على إثرها بتنفيذ عمليات عسكرية جوية ضد الأهداف العسكرية الصربية في مارس – جوان 1999.

- النجاح في تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا خاصة في مناطق الصراعات، فقد تم في الفترة من 2001 الى 2006 تدمير حوالي 6.4 مليون قطعة

[1] سيغرد بولينجر، "**مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ: 25/27-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994 ص ص 156، 157.

سلاح صغير، وذلك بعد الاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW)، كان أغلبها في دول أوروبا الشرقية.[1]

- في 22/ 08/ 2001 نفذ الحلف عملية الحصاد الأساسي في مقدونيا (إرسال قوات متكونة من 3500 جندي) وتم على إثرها نزع السلاح للفرق المتصارعة.

- التدخل في أفغانستان سنة 2001 من أجل حماية مصالح دوله المتعلقة بالنفط، وذلك بذريعة الحرب على الإرهاب.

- التدخل في دارفور وتقديم مساعدات لقوات مجلس السلم والأمن الإفريقي.

- التدخل في ليبيا سنة 2011 من خلال القوات الفرنسية لحماية مصالحها النفطية.

رغم أن معظم هذه التدخلات التي نفذها الحلف داخل أوروبا كانت ناجحة الى حد ما، غير أنه فشل فشلا ذريعا في التدخلات التي نفذها خارج الحدود الجغرافية لدوله الأعضاء ولعل أبرزها التدخل في أفغانستان سنة 2001،[2] وليبيا سنة 2011، حيث أن الوضع الأمني فيهما أصبح أكثر تعقيداً بعد التدخل، وأصبحت الدولتين من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للإرهاب في السنوات

[1] زدزسلاف لاتشوفسكي، **"الحد من التسلح التقليدي"**، **الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص ص 758-760.

[2] Douglas Lute, Nicholas Burns, NATO at Seventy An Alliance in Crisis, Belfer Center For Science International Affairs – Harvard Kennedy School, February 2019.

الأخيرة، فقد أثبت الحلف بأنه غير قادر على إتمام المهمات التي بدأها وفشل فيها، وقد يعود ذلك حسب البعض الى مجموعة الإرهاصات والمشاكل التي يعاني منها الحلف، وعلى رأسها ضعف إمكانيات الحلف المشتركة مقارنة بالمساهمة الأمريكية الكبيرة، والتي جعلت من نشاطه وفاعليته مرتبطة بما تقرره الولايات المتحدة، كما أن الحلف يعاني من صعوبات كبيرة في تحديد الأولويات الاستراتيجية لنشاطه، وذلك نتيجة انخفاض نسبة المخاطر المشتركة خاصة بالنسبة للدول الكبرى (باستثناء الارهاب)، ومنه اتساع الفجوة في تحديد الأولويات التي يعمل عليها الحلف (مشكلة ترتيب الأجندة الأمنية للحلف).

الجزائر في المنظمات الدولية

1- الجزائر في المنظمات الدولية العالمية:

شكلت المنظمات الدولية العالمية والمتمثلة أساسا في هيئة الأمم المتحدة منبرا للدبلوماسية الجزائرية، فقد أكد بيان أول نوفمبر 1954 الارتباط الوثيق بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي، حتى تصير القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم،[1] حيث نشطت منظمة التحرير الوطني خلال الثورة في أروقة الأمم المتحدة من أجل كسب الاعتراف والاستقلال، وقد توج ذلك بتدويل القضية الجزائرية في الدولة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (دورة نهاية 1955) بطلب من 10 دول عربية وإسلامية،[2] كما توج بعد ذلك باعترافها سنة 1962 والانضمام إليها بصفة كاملة العضوية في 13/ 10/ 1962،[3] وأصبح دورها في إطار هذه المنظمة العالمية عمليا، حيث ساهمت في العديد من القضايا الدولية المهمة مثل:

[1] لزهر بديدة، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات – الأهمية والأسس والآليات والأهداف"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 02، ص 397.

[2] نفس المرجع، ص 405.

[3] مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ص 343، 344.

- المساهمة في استصدار قرار أممي سنة 1963 يقضي بضرورة تصفية الاستعمار في العالم، وساهمت في إطار المنظمة في دعم حركات التحرر مثل(القضية الفلسطينية، والفيتنامية، والصحراوية).[1]

- رفض سياسة التمييز العنصري (نظام الأبارتيد) في جنوب إفريقيا (والمساهمة في طرد وفد جنوب إفريقيا من الجمعية العامة بطلب من وزير الخارجية الجزائري الذي كان رئيسها آنذاك عام 1974). المساهمة في حل الخلافات الدولية بفضل دورها في حركة عدم الانحياز وتزكية هيئة الأمم المتحدة مثل الصراع الباكستاني الهندي 1972/ 1973، والصراع العراقي الإيراني 1975.

- المساهمة الكبيرة للجزائر في قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974.

- المساهمة في إصدار القرار ا أممي الذي يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والاستعمار سنة 1975 وذلك كان تتويجا لإحدى قرارات مؤتمر الجزائر الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد سنة 1973.

- من خلال ترأسها لمجلس الأمن الدولي في 2003/ 2005 ساهمت في دعم القضايا العادلة مثل القرار الذي حاولت الولايات المتحدة تمريره لفرض عقوبات على سوريا، ورفض خيار العقوبات العسكرية ضد إيران.

- كما لعبت دورا مهما على مستوى الهيئة في المجال الاقتصادي على غرار تأميم الثروات الوطنية لدول العالم الثالث، ومراقبة أنشطة الشركات متعددة

[1] عبد الرؤوف بن لشهب، عبد الكريم كيبش، مرجع سابق، ص 504.

الجنسيات، ومعالجة مشاكل المديونية، ودعم التنمية وتصحيح مسار الحوار شمال جنوب، والدعوة إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، والدعوة إلى ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة ومساواة وغيرها .[1]

2- الجزائر في المنظمات الدولية الإقليمية :

- **عضوية الجزائر في الاتحاد الإفريقي**:

تأسس في مارس 2001 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت الجزائر من الدول المؤسسة للاتحاد حيث شاركت في مؤتمر سرت التأسيسي بليبيا من خلال رئيسها عبد العزيز بوتفليقة، وبدأ الاتحاد عمله رسميا في 09 جويلية 2002،[2] حيث كان يهدف الى تحقيق تضامن وتعاون أكبر بين البلدان الإفريقية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في القارة. وساهمت الجزائر في إطار الاتحاد الإفريقي وقبله في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بلعب ادوار مهمة في عدة مجلات أهمها:

- مساندة حركات التحرر وتصفية القارة من الاستعمار من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف.
- الإشراف على اتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا سنة 2000.

---

[1] عبد الرؤوف بن لشهب، عبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 14، 2018، ص ص 502، 503.

[2] القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي، متوفر على الرابط: تاريخ زيارة الموقع: 12/ 03/ 2021 22:52.

https://www.refworld.org/cgibin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=494264e52

- المشاركة في معظم مشاريع تنمية إفريقيا (الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP – مخطط أوميغا Omega Plan –مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا NEPAD)

- المساهمة في إلغاء ديون العديد من الدول الإفريقية بين 2010 – 2012.

- المساهمة في محاربة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كالإرهاب وتجارة الأسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

- المشاركة في حل العديد من النزاعات في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي (بورندي، الكونغو، أنغولا).

- تسويق مقاربة الجزائر لمحاربة الإرهاب ترتب عنها تعاون وتنسيق مع دول افريقية في عدة مجالات كالتنسيق القضائي وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير أساليب المراقبة البرية والجوية والبحرية.

- **عضوية الجزائر في جامعة الدول العربية**:

تأسست في مارس 1945 بالقاهرة، وانظم تاليها الجزائر في أوت 1962 بعد الاستقلال مباشرة، واستضافت ثلاث مؤتمرات قمة للمنظمة بين 26-29 نوفمبر 1973، ثم في 07-09 جوان 1988، وكذا في 22-23 مارس 2005، وتعتبر الجزائر من الدول التي تؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية رغم الصعوبات والمشاكل المتعددة، وكلنها تطلب دائما ضرورة إعادة النظر في ميثاقها وتعديله، وتمثل النشاط الدبلوماسي للجزائر في الجامعة في النقاط التالية:

- مساندة القضية الفلسطينية (تأسيس لجنة الصمود والتصدي ورفض زيارة السادات للقدس 1977). والإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس 1988.

- تنظيم اجتماع القمة العربية السادس في أوج قوة الدبلوماسية الجزائرية 26/ 11/ 1973.

- الوساطة في النزاع العراقي الإيراني 1975.

- الاعتراف بجبهة البوليزاريو ممثل للشعب الصحراوي 06/ 03/ 1976.

- **عضوية الجزائر في حركة عدم الانحياز**:

وهي تجمع سياسي نشأ خلال مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وأعضاء هذه المنظمة من دول العالم الثالث المستقلة حديثا، تأسست في سبتمبر 1961 وشاركت الجزائر في مؤتمرها التأسيسي من خلال رئيس الحكومة المؤقتة ابن يوسف بن خدة قبل نيل استقلالها، وبعد الاستقلال استضافت الجزائر المؤتمر الرابع للحركة في 05-09 سبتمبر 1973، وهو مؤتمر هام جدا طالبت فيه الحركة بضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما طرحت فكرة مراقبة عمل الشركات المتعددة الجنسيات. وعملت الجزائر في إطار المنظمة على تفادي الانحياز إلى طرفي الصراع الإيديولوجي، ومن جهة ثانية الدفاع على مصالح دول العالم الثالث في مجالات عديدة كقضايا التحرر من الاستعمار وقضايا التنمية والمساواة بين الشمال والجنوب وغيرها.

3- الجزائر في المنظمات الدولية المتخصصة :

- **عضوية الجزائر في منظمة الأوبك**:

انضمت الجزائر لمنظمة الأوبك في 1969، وعملت الجزائر في إطار المنظمة بكل جهد من أجل تحقيق سياسة متماسكة ومنسجمة لحماية الثروة البترولية للدول الأعضاء من الاستغلال والاستنزاف، والعمل على التسيير العقلاني للاحتياطيات المتوفرة قصد تهيئة مصادر الطاقة البديلة، والعمل على ضمان استقرار سعر النفط وتفادي التقلبات والانهيارات الكبيرة في سوق النفط العالمي، وتحقيق سعر عادل يضمن استقرارا وثباتا في توقعاتها الاقتصادية، ومن أهم مبادرات الجزائر لتحقيق تلك الأهداف ما يلي:

- تأميم الثروة النفطية في 24/ 02/ 1971 وحث جميع الدول المنتجة للنفط على تبني هذه الإستراتيجية.

- التسيير العقلاني للاحتياط المحروقات من خلال إيقاف النزيف الإنتاجي الذي تمارسه الشركات الأجنبية.

- تطوير الصناعات البتروكيماوية، وكذا تطوير مصادر الطاقة البديلة.

- الحظر البترولي العربي تجاه الدول الغربية سنة 1973 بعد الحرب مع الكيان الصهيوني بإيعاز من الجزائر .

- الاتفاق على تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين دول المنظمة.

- **عضوية الجزائر في منظمة التجارة العالمية**:

قدمت الجزائر مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1986 (حين كانت تحت تسمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT)، وقدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 مقرر نيتها في دخول الاتفاقية (GAAT) وبداية اللقاءات مع الأطراف من أجل الانضمام، وشاركت الجزائر في جولة الأرغواي كعضو ملاحظ،[1] وفيها تم طرح مدى تطابق نظام التجارة الجزائرية مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، والتي اتضح من خلالها التباعد الواضح نتيجة تمسك الجزائر بشروطها التجارية الوطنية المتناقضة مع مبادئ الاتفاقيات المنظمة للتجارة الدولية في إطار هذه المنظمة والتي يتمثل أهمها في:[2]

- **التعريفة الجمركية**: تلتزم الدول الراغبة في الانضمام بتعريفات جمركية محددة متفق عليها مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.

- **الخدمات**: تلتزم الدول المنضمة بجدول يتضمن إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

- **تطبيق اتفاقات المنظمة**: توقع كل دولة منظمة حديثا بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.

---

[1] ناصري دادي عدون، متناوي محمد، "إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 73.

[2] قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ص ص 61، 62.

- **اختبار الحصول على العضوية**: حيث يتطلب على الدولة الراغبة في الانضمام التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء للحصول على تأشيرة العضوية، وفي هذا الإطار تتلقى الدولة طلبات من الدول التي تربطها بها علاقات تجارية لتحديد قائمة السلع والخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، وتعرض الدولة قائمة تلك السلع والخدمات التي على أساسها تحصل على الأصوات في مجلس المنظمة (2/ 3 لقبول العضوية).

وعملت الجزائر على إبقاء المشاورات والاتصالات جارية مع المنظمة في انتظار معالجة الإجراءات المعطلة لعملية الانضمام والتي تتلخص فيا يلي:[1]

- تأهيل الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات الراهنة والانتقال إلى اقتصاد السوق.

- إصلاح المنظومة المالية والجمركية مثل إنشاء البنوك الخاصة وتطوير نظام عمل البورصة وغيرها.

- تحسين الإنتاج وتنويعه في القطاعين الصناعي والزراعي ودعم القطاع الخاص والاستثمار مقابل تقليص دعم الدولة لبعض المنتجات .

- تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق بهدف تماسك المؤسسات المنتجة أمام المنافسة الداخلية والخارجية.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي بهدف تخفيض فاتورة الواردات وعجز الميزان التجاري.

- تطوير وسائل النقل والمواصلات.

[1] قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

- **الحصول على مكانة لائقة في الأسواق العالمية.**[1]
- **دعم التكتلات الاقتصادية المعطلة مثل اتحاد المغرب العربي.**

[1] **ناصري دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص 71.**

الخاتمة:

يتسم الواقع الدولي اليوم بمستوى متقدم جدا من التنظيم الدولي والأمن والاستقرار، فرغم وجود بعض النزاعات والصراعات الإقليمية المحدودة في بعض المناطق من العالم والتي قد يكون الإرهاب فيها الفاعل الأبرز، إضافة إلى انحراف بعض السياسات الدولية عن الشرعية الدولية، غير أن النظام الدولي عموما يعيش الأمن والاستقرار بمستوى مقبول، وهذا بفضل التطور الملحوظ الذي حققه التنظيم الدولي المعاصر، والدور الفعال للعديد من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فعالم اليوم يختلف كليا عن العالم قبل قرنين من الزمن، حيث كانت الحروب والصراعات سمة دائمة في النظام الدولي، وكانت الحدود السياسية للدول مقدسة يغيب الاتصال والتعاون الدولي، ويحدد ميزان القوى العسكري شكل العلاقات والتفاعلات الدولية، فلم يكن هناك أي دور للقانون الدولي أو الفواعل غير الدولة، فقد كانت الدولة وسياساتها ومصالحها المحدد الرئيسي لشكل النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، أما عالم اليوم بفضل التنظيم الدولي المعاصر فقد أصبح أكثر تطورا ونضجا وأكثر تماسكا، حيث أصبحت المصالح المشتركة متنامية وتتغلب في كثير من الأحيان عن المصالح المنفردة للدولة وتقف حاجزا أمام لجوء الدول الى العنف والحروب.

كما ساهمت بشكل واضح التكتلات الاقتصادية وعلاقات التعاون والتكامل والاندماج الدولي في تطوير التنظيم الدولي المعاصر بشكل كبير، حيث ساهمت في ربط اقتصاديات الدول وبناء عناصر الثقة وتنمية المصالح المشتركة، بحيث أصبح التقارب بين الشعوب أمرا جليا في ظل العولمة، وأصبح مصير

الشعوب مشتركا في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، فهي تهديدات عابرة للحدود تجعل كل شعوب العالم في خطر مشترك، فقد أصبح التنظيم الدولي المخرج الوحيد لنجاة الكوكب من مخاطر تلوث البيئة وتغير المناخ والإرهاب، فالعالم اليوم يعيش في ظل تعدد المخاطر والتحديات المشتركة التي تفرض ضرورة التعاون والتعاضد الدولي لمواجهتها، وكل ذلك ساهم خلال السنوات الأخيرة في توحيد الجهود الدولية نحو السعي لتحقيق الأمن والاستقرار الدولي.

قائمة المصادر و المراجع:

أ-باللغة العربية:

01- الكتب

1-بادي برتران، **لم نعد وحدنا في العالم – النظام الدولي من منظور مغاير**، ترجمة: جان ماجد جبور، ط 1، مؤسسة الفكر العربي، 2016.

2-بالون إمجي، **الهيمنة والمساواة في السيادة نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة: أحمد سعود حسن، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.

3-باوتشر دايفد، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية- من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر**، ترجمة: رائد القانون، ط 1، بيروت: نشر المنظمة العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

4-بن نهار نايف، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط 1، الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016.

5-براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

6-بريجنسكي زبيغنيو، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

7-بريمر آيان، **عالم بلا قيادة – كل أمة لنفسها الرابحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية**، ترجمة: فاطمة الذهبي، بيروت: دار الفرابي، 2013.

8- بورتشيل سكوت وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014.

9- بوسكو ديفيد، **خمسة يحكمون الجميع- مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث**، ترجمة: غادة طنطاوي، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014.

10- بوزناده معمر، **المنظمات الدولية ونظام الأمن الجماعي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

11- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

12- تشومسكي نعوم، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

13- تودوروف تزفتيان، **اللا نظام العالمي الجديد**، ترجمة: محمد ميلاد، ط 1، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006.

14- جاي مازار مايكل وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: نشر مؤسسة راند (RAND)، 2017.

15- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007.

16- جوانتيا إلياس، ستش بيتر، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة: محي الدين حميدي، ط1، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

17- دويتش كارل، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، ط 1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1983.

18- ديفان غيوم، **عالم أوحد – تطور التعاون الدولي**، ترجمة: نصيرة مروة، ط 1، بيروت: مركز البحوث والدراسات لمؤسسة الفكر العربي، 2016.

19- الحراري خالد، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: مطابع الأهرام لجمهورية مصر العربية، 2015.

20- سميث روبرت، **جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة: مازن جندلي، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

21- سورنسن يورغ، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، ترجمة: أسامة الغزولي، ط 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020.

22- الشلال خالد إبراهيم، **سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**، ط 1، تدمك: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2014.

23- شبيي لخميسي، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

24- صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع، (د.س.ن).

25- طراف عامر، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

26- طه بدوي محمد وآخرون، النظم **السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، ط 1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

27- عاصي جوني، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط 1، رام الله: معهد غبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006.

28- عبد السلام جعفر، **المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظريات العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية**، ط 6، القاهرة: دار النهضة العربية، (د.س.ن).

29- عبد السلام رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، ط 4، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.

30- عبد السلام محمد، **الإنتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

31- عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، ط 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

32- علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.

33- عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

34- عودة جهاد، **الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا**، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

35- غريب حكيم، **السياسة الدولية والقانون الدولي- مكافحة الإرهاب الجوي**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

36- غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

37- الفتلاوي سهيل حسين، **موسوعة المنظمات الدولية – نظرية المنظمة الدولية**، الجزء الأول، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

38- فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2، جدة : مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع، 1984.

39- قاسم محمد حسين سهرة، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)**، ط 1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013.

40- قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (د.س.ن).

41- قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.

42- كرمني بلقاسم، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب : مطبعة فضالة، ط1، (د.س.ن).

43- كوهين إيليوت، **العصا الغليظة – حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية**، ترجمة فواز زعرور، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.

44- كينج أنطوني، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

45- كيسنجر هنري، **النظام العالمي – تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015.

46- لاتشوفسكي زدزسلاف، **"الحد من التسلح التقليدي"**، **الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.

47- محسن نجاح، **الحكومة العالمية عند برتراند رسل**، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي، 2003.

48- محمد البهجي إيناس، **الشرعية الدولية في المواثيق والقوانين الدولية**، ط1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013.

49- محمد الموسوي عبد الوهاب، **الأزمة الآسيوية – إشكالية النظام الدولي الجديد**، ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016.

50- محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

51- مخيمر أسامة، **التعاون المتوسطي**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.

52- مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

53- مصلوح كر يم، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

54- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2011.

55- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

56- مكنمارا روبرت، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: محمد حسين يونس، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991.

57- مهنا فخري رشيد، **المنظمات الدولية**، ط 2، بغداد: مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع، 2013.

58- مورجنتاو هانز، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، الجزء الأول، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.س.ن).

59- هارت جون، **مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق ومن جانب كوريا الشمالية**، في الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

60- الهزايمة محمد عوض، **قضايا دولية – تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط 1، عمان: المكتبة الوطنية، 2005.

61- هياجنة أيمن، **حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد**، ط 1، الأردن: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – قسم النشر، 2019.

62- وولرستين إيمانويل، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط 1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

63- ويلكينسن بول، **العلاقات الدولية**، ترجمة: لبنى عاد تركي، ط 1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

02- الدوريات والمجلات

1-بديدة لزهر، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات – الأهمية والأسس والآليات والأهداف"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 02.

2-بن لشهب عبد الرؤوف، كيبش عبد الكريم، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 14، 2018.

3-دادي عدون ناصري، محمد متناوي، "إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

4-دريدي محمد مختار، تطور المنظمات الدولية ومأسسة العلاقات الدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني.

5-حتحوت نور الدين، "مجلس الأمن: الأدوار الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 01، أكتوبر 2017.

6-شنوف زينب، "الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.

7-عقيل وصفي محمد، "التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015.

8-علواني مبارك، " دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث"، مجلة المفكر، العدد الرابع عشر.

9-عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02.

10- قريقة عبد السلام، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا (دراسة حالة دارفور)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013.

11- المصري خالد، "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البر يكس أنموذجا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 03، 2016.

12- المهداوي وفاء، أحمد جاسم محمد، **"الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"**، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 33، سنة 2012.

13- وائل القيسي محمد، "مستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو-معلوماتية والفضاء السيبراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد 44، 2020.

14- وسام نعمت ابراهيم، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 05، 2009.

03- الأطروحات والرسائل الجامعية

1-براهيم أحمد، "الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا- وهران، 2009/ 2010.

2-بن يحي عتيقة، "إشكالية مبدأ التدخل الإنساني وتطور الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن الدولي منذ 1990: السودان- فلسطين أنموذجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.

3-بومعزة منى، "دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق جامعة باجي مختار – عنابة، 2008/ 2009.

4-شعشوع قويدر، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013/ 2014.

5-عبد الرحمان القريناوي صابرين، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى 11 أيلول 2001 ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007"، رسالة ماجستير في الدراسات العليا جامعة بيرزيت – فلسطين، 2008.

6-عبد الله البابكيه يي ريبوار عبد الرحيم، "النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط (القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة – الأردن، 2011.

7-عديلة محمد الطاهر، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بالحاج لخضر باتنة، 2014/ 2015.

8-حفناوي مدلل، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2011/ 2012.

04- الملتقيات

1-بولينجر سيغرد، "**مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ: 25/ 27-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994.

05- مواقع الأنترنت

1- خلف موسى حسن، النظام العالمي الجديد- خصائصه وسماته، متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=16348تاريخ زيارة الموقع: 07/ 03/ 2021.

2-رزين يوسف، النظام الدولي النشأة والتطور، متوفر على الرابط

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015

تاريخ زيارة الموقع: 06/ 03/ 2021.

3-ميثاق الأمم المتحدة، متوفر على الرابط

http://www.un.org/aboutun/charter

تاريخ زيارة الموقع: 11/ 03/ 20021.

4-اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط :

https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

تاريخ زيارة الموقع: 12/ 03/ 2021.

5-القانون التأسيسي للإتحاد الافريقي، متوفر على الرابط: تاريخ زيارة الموقع: 12/ 03/ 2021 22:52.

https://www.refworld.org/cgibin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=494264e52

ب-باللغة الأجنبية

01- الكتب

1- Aydinli Ersel, James Rosenau, **Globalization Security and The Nation State – Paradigms in Transition**, Albany : State University of New York Press, 2005.

2- Benchenane Mustapha, " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ? "** , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001.

3- Beqiraj Julinda, **Organization For Security and Co-operation in Europe**, Centre For Studies On Fenderalism, 2011.

4- Buzan Barry, George Lawson, **The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations**, First P, Cambridge University Press, 2015.

5- Buzan Barry, Laust Schouenborg, **Global International Society-A New Framework for Analysis**, First p, New York : Cambridge University Press, 2018.

6- Booth Ken , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007.
7- Eriksson Johan, Giacomello Giampiero, **International Relations and Security in the Digital Age**, First p, New York : Routledge Taylor & francis group, 2007.
8- Harrison Reginald, **Europe in Question Theories of Regional International Integration**, 2 ed , London : George Allen et Unwin Ltd Ruskin House, 1975.
9- Jahn Beate , **Classical Theory in International Relations**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006.
10- Lute Douglas, Burns Nicholas, NATO at Seventy An Alliance in Crisis, Belfer Center For Science International Affairs – Harvard Kennedy School, February 2019.
11- Macleod Alex , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007.
12- Mearsheimer John , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003.
13- Patman Robert, **Globalization and Conflict – National Security in a New Strategic Era,** First p, New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2006.
14- Philippe David Charles, Roche Jean Jacques, **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002.
15- Price Richard, Zacher Mark, **The United Nations and Global Security**, First p, New York : Palgrave Macmillan Tm, 2004.
16- Roche Jean-Jacques**, Théories Des Relations Internationales** , 4°edition, Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001.
17- Shapiro Ian, Tooze Adam, **Basic Documents in World Politics – Charrter of The North Atlantic Treaty Organization**, Yale University Press, 2018.

18- Schoenbaum Thomas , **International Relations – The Path Not Taken -Using International Law to Promote World Peace and Security**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006.
19- Smith Steve, Booth Ken, Marysia Zalewski, **International Theory : Positivism and Beyond**, First p, New York : Cambridge University Press, 1996.
20- Wilkinson Paul, **International Relations A Very Short Introduction**, first p, New York : Oxford University Press, 2007.
21-

02- الدوريات والمجلات:

1- Daniel Benjamin, **Strategic Countrterrorism**, Vol 07, Policy Paper Brookings Foriegn Policy, 2008.
2- Davletgildeev Rustem, Kostin Sergey, " organization For Security and Cooperation In Europe : Analysis of State, Prospects and Opportunities for Cooperation AgainstThe Illegal Migration and Terrorism ", The scientific Explorer Russian Helix, Vol 08 – December 2018.

03- مواقع الأنترنت:

1- NATO , **The North Atlantic Treaty , Washinghton** D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html25/4/2019.

2- Roberto Casaretti , " **Combating Terrorism in the Mediterranean** " , at :
http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2019.

التنظيم الدولي المعاصر

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع

مكرر 36 نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة- الجزائر
الفاكس: 794 733 31 213+ الهاتف: 333 733 31 213+
عمان.الأردن - البوابة الشمالية للجامعة الأردنية / الهاتف 962.797266248+
البريد الالكتروني edition@alphadoc.dz | info@alphadoc.dz

ISBN:978-9931-08-336-8

ألفا للتصميم